بناء مقياس لتقييم دور المدارس الثانوية في إعداد القيادات الشبابية لخدمة مجتمعاتها واختلافاتها من وجهة نظر الطلبة تبعا لبعض المتغيرات "دراسة مقارنة"

إعداد

د/ هبة إبراهيم عبد الله حماد
أستاذ مشارك علم النفس التربوي
قياس وتقويم – كلية الأميرة عالية
الجامعية جامعة البلقاء التطبيقية

د/ مصطفى محمد مصطفى عيروط
أستاذ مشارك الإدارة التربوية
كلية الأميرة عالية الجامعية
جامعة البلقاء التطبيقية

المجلد (٦٨) العدد الرابع الجزء الأول أكتوبر ٢٠١٧م

المُلخص:

هدف هذا البحث إلى بناء أداة لتقييم الدور الذي تقوم به المدارس الثانوية في إعداد القيادات الشبابية والتعرف على مستوى هذا الدور في خلق قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها، وبيان دورها في تحمل مسؤولياتها المجتمعية، اتبع البحث الأسلوب الوصفي التحليلي، تم بناء أداة البحث بعد مراجعة للأدب النظري حيث تكونت الأداة من (٣٠) فقرة موزعين على (٣) مجالات هي المجال الأكاديمي والمجال البيئي والمجال الاقتصادي وتم تحكيمها من قبل مختصين والتحقق من ثباتها على عينة تجريبية خارج عينة البحث الرئيسة. طبق البحث على (٢١٤) طالبا وطالبة من طلبة الصف الأول الثانوي في المدارس الخاصة والحكومية في العاصمة عمان وتم استخراج دلالات صدق الأداة بالتحليل العاملي المتعامد للأداة ككل ولكل مجال من مجالات الأداة على حدة حيث أظهرت النتائج أن الفقرات (٣٠) تشبعت في عامل رئيس أوحد فسر من التباين الكلي نسبة (٣١.٦٥٣) في حين فسر العامل الثاني نسبة (٨.١٦٤) من التباين الكلي. كما تبين أن معامل ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إلية وبالدرجة الكلية وارتباط المجالات الثلاثة بعضها ببعض وبالدرجة الكلية جميعها قيم دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) وهي قيم ممتازة لأداة البحث.

وبلغت معاملات ثبات أداة البحث بطريقة كرونباخ ألفا (٠.٩٢١) للأداة ككل و(٠.٨٣٧) للمجال الأكاديمي و(٠.٨٢٧) للمجال البيئي و(٠.٧٩٩) للمجال الاقتصادي، وبالطريقة النصفية بلغ ثبات الأداة ككل (٠.٨٧٦) و(٠.٧١٢) للمجال الأكاديمي و(٠.٧٣١) للمجال البيئي و(٠.٧٠٧). للمجال الاقتصادي. وأظهرت الفقرات والدرجة على المجال والدرجة الكلية معاملات تمييز جيدة ودالة إحصائيا تبعا لنوع المدرسة، كما وتراوحت قيم الخطأ المعياري للفقرات الثلاثون بين (٠.٠٤ – ٠.٠٦)، وبلغت قيمة الخطأ المعياري للدرجة على المجال والدرجة الكلية للأداة (٠.٠٣) وهي قيم متدنية وجيدة لأغراض البحث تؤكد على دقة النتائج المستخلصة من أداة البحث. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على المجالات الثلاثة الأكاديمي والبيئي والاقتصادي والدرجة الكلية لأداة البحث (١.٧٩) و(١.٧١)

و(١.٦٠) على التوالي وبلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) بتصنيف ضعيف.

وبينت نتائج تحليل التباين المتعدد لمتغيرات البحث أن هناك الفروق دالة إحصائيا في متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على فقرات المجال البيئي تبعا للنوع الاجتماعي لصالح الإناث، وأن جميع الفروق في متوسطات عينة البحث الرئيسة على جميع مجالات أداة البحث وعلى الدرجة الكلية لأداة البحث تبعا لنوع المدرسة كانت دالة إحصائيا وجميعها لصالح المدارس الحكومية على المدارس الخاصة وبتصنيف ضعيف للطرفين، وقد خلص البحث إلى عدّة توصيات أهمّها:

- تصميم برامج مدرسية لإعداد قيادات شبابية تخدم مجتمعاتها وفي مجالات عدة.
- ما أسس خدمة المجتمع من خلال تضمينها في الأنشطة المدرسية غير الصفية.

الكلمات المفتاحية: القيادات الشبابية، الخدمات المجتمعة، المدارس الثانوية.

Abstract

This research aimed at building a tool to assess the role of secondary schools in preparing youth leaderships and identifying the level of this role in creating youth leaderships to serve their communities and clarifying their role in holding their societal responsibilities. The research followed the descriptive analytical approach where the tool was built after reviewing the previous theoretical literature as the tool consisted of (30) paragraphs distributed upon 3 domains which are the academic domain, the environmental domain and the economic domain. The tool was arbitrated by specialists and its reliability was ascertained on an experimental sample external to the main sample of the research. The research was applied on (214) male and female first secondary grade students in the private and public schools in the capital city of Amman. The validity significance of the tool through the orthogonal factor analysis for the tool as a whole and for each of the tool's domains separately. The results showed that the (30) paragraphs were saturated in one sole factor which interpreted the rate of (31.653) of the overall variance while the second factor interpreted (8.164) of the overall variance. In addition, it appeared that the correlation coefficient of the paragraphs with the domains they belong to and in the total score and the correlation of the three domains with each other and in the total score all indicated significant values at (0.01) which are all excellent values for the tool of the research.

The reliability coefficients of the tool through Chronbach's Alpha method were (0.921) for the overall tool, (0.837) for the academic domain, (0.827) for the environmental domain and (0.799) for the economic domain, while through the split – half method, they were (0.876) for the tool as a whole, (0.712) for the Academic domain, (0.731) for the environmental domain and (0.707) for the economic domain.

The paragraphs, the score on the domain and the total score showed good and statistically significant discrimination coefficients according to the type of school, and the standard error of the thirty paragraphs ranged between (0.04 – 0.06) while the standard error of the score on the domain and the total score of the tool reached at (0.03) which are low values and good for the

researches purposes and ensure the accuracy of the results extracted from the researches tool.

The means of the main research sample's performance on the three academic, environmental and economic domains and the total score of the tool reached at (1.79) , (1.71) and (1.60) respectively while the mean of the research sample's performance on the overall tool was (1.70) in weak classification.

The results of the multiple variance analysis for the research's variable revealed the existence of statistically significant differences in the performance mean of the main research's sample on the paragraphs of the environmental domain due to gender in favor of the females, and that all the differences in the means of the main tool on all domains of the tool and on the total score of the tool due to the school type were statistically significant and all were in favor of the governmental schools over the private schools and with weak classification for the two sides. The research produced several recommendations the most important of which are:

- Designing school programs to prepare youth leaderships that serve their societies in many fields.
- Institutionalizing the social service through incorporating it in the extra classroom school activities.

Key words: Youth leaderships, Societal service, Secondary Schools.

مقدّمة

يحتل النظام التربوي مقدمة النظم الاجتمّاعيـــة التـــي تواجـــه التحـــدي الأكبـــر للمتغيرات العالمية المتسارعة، والكم الهائل من المعرفة الناتج عـــن تقـــدم وســـائل الاتصال المختلفة، حيث أصبح العالم قرية صغيرة تنتشر فيهـــا المعلومـــات بشـــكل سريع، وتتضاعف بشكل أسرع، وباتت الحاجة إلى وجود شراكة حقيقية بين الـــنظم التربوية والمجتمعات، حاجة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها أو تأخيرها أو الإبطاء فـــي تحمل مسؤولياتها، وأصبح دور المدرسة مهماً جداً في تكوين القيادات الشبابية وتنمية المجتمعات المحلية و دفعها إلى مواجهة التحديات واستيعاب ثورة المعلومات.

لقد أنشا الإنسان المدرسة وأدارها كمؤسسة اجتماعية، كي يحقق أهدافه التربوية والفردية والاجتماعية والتي تتمثل في إعداد الإنسان للحياة إكسابه الأنماط السلوكية وأساليب التفكير والمهارات العلمية والقيم الحياتية المرغوبة من أجل مساعدته علـــى التكيف مع مجتمعه (بخيت، ٢٠٠٩)، وتزويده بالخبرات الضرورية ليسهم في تطوير وتنمية المجتمع على المدى البعيد، كما إن وظيفة المدرسة في العصر الحديث بم تعد قاصرة على تزويد الطلبة بالمعارف والمعلومات أو تلقينهم المعلومات الخاصة بالمواد الدراسية المقررة(**Renfu et al, 2011**)، بل أن التربية بمفهومهما الشامل والواسع أخذت تولي جلّ اهتمامها للجوانب الجسمانية، والانفعاليـــة، والاجتماعيـــة للأفـــراد، والعمل على تغذية العقل البشري بشتى أنواع العلوم والمعارف والخبرات المستخلصة من المواد الدراسية ليوظفها في تطوير نفسه خدمـــة لمجتمعـــه وبيئتـــه (آال علـــي، ٢٠١٠).

بناء على ما سبق، ترتبط المدرسة بشكل وثيق بالمجتمع؛ لان من أهم أهـــداف المدرسة هو إعداد الفرد القادر على المشاركة في تنمية المجتمع وهذا يشكل المحـــط الرئيسي لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والفكريـــة، والعمـــل علـــى إحـــداث التغييرات المطلوبة في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، كما أن المدرسة من خلال تقديمها لخدماتها الاجتماعية والتربوية والثقافية للمجتمـــع يمكنها أن تنشئ وعيا لدى أفراده بضرورة الخلق والإبداع تحقيقا للأهداف التنمويـــة والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يضعها المجتمع لنفســـه أو تقررهـــا قيمـــه

وموروثاته الحضارية والفكرية، وهذا يبرز ضرورة إعداد القيادات الشبابية القادرة على مواجهة المتغيرات الحالية والتحديات المستقبلية التي تواجه المجتمع.

وفي ذات السياق يرى بخيت (٢٠٠٩) أن المدرسة هي المكان الأول لإعداد القيادات والنخب العلمية والفكرية، وهي التي تقدم الكوادر البشرية المؤهلة لإحداث التنمية والتغيير، كما إن المدرسة تركز على إيجاد العلاقات وتفعيلها ما بين المدرسة والمجتمع المحلي من خلال مجالس الآباء، وإشراك أولياء الأمور في اتخاذ القرارات في معالجة مختلف القضايا وحل المشكلات، وعقد الندوات والمحاضرات التثقيفية. وتؤكد الكثير من الدراسات على أن نجاح الإدارة المدرسية يعتمد على مدى ارتباطها العضوي بالمجتمع المحلي، فالمدرسة مؤسسة قامت لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه وعليها تقع المسؤولية الكبرى. فالواجب الرئيسي للمدرسة هو القيام ببرنامج فعال لتحقيق العلاقات الاجتماعية الناجحة بينهما، ولابد إن يضع هذا البرنامج في اعتباره المجتمع الذي تخدمه. ومن هذا المبدأ فإن المجتمع الحديث بحاجة إلى مؤسسات تقوم بالمحافظة على الخبرات والمعارف الموجودة، ونشرها واكتشاف آفاق جديدة في مختلف مجالات المعرفة. وانطلاقاً مما سبق لا بدّ من تقييم لدور المدارس في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى.

مشكلة البحث وأسئلته:

انطلاقا من التركيز على إعداد أجيال قادرة على خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته كسمة تتوق لها الدول والمجتمعات المتحضرة والوسطية والتي تسعى للسلام والحب والاستقرار. وانطلاقا من ندرة الدراسات التي بحثت في تقييم أداء المؤسسات التي يقوم على عاتقها إعداد القيادات الشبابية تتحمل مسؤولياتها المجتمعية اتجاه المجتمع التي توجد فيه ولندره الأبحاث التي تهتم بهذا المجال بالتحديد (في حدود علم الباحثين)، جاء هذا البحث لاستقصاء وتقييم لدور المؤسسات التعليمية (المدارس) في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها، وبيان دورها في تحملها للخدمة المجتمعية.

- **السؤال الأول:** ما دلالات صدق أداة البحث؟
- **السؤال الثاني:** ما دلالات ثبات أداة البحث؟

- **السؤال الثالث:** ما الدلالات التمييزية لأداة البحث على مستوى الفقرة وعلى مستوى المجال؟
- **السؤال الرابع:** ما قيمة الخطأ المعياري للقياس لأداة البحث على مستوى الفقرات وعلى مستوى المجال؟
- **السؤال الخامس:** ما مستوى الدور التي تقوم فيه المدارس الثانوية في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها؟
- **السؤال السادس:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) لدور المدارس الثانوية تبعا لاختلاف النوع الاجتماعي ونوع المدرسة (حكوميه – خاصة)؟

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث الحالي من خلال أهمية الموضوع الذي يعالجه. ويمكن إبراز أهمية البحث الحالي من خلال الجوانب الآتية:

١- يعد هذا البحث من الدراسات القليلة وقد يكون الأول من نوعه – في حدود علم الباحثين – في الأردن والوطن العربي.

٢- يؤمّل أن تكون نتائج هذا البحث بمثابة البوصلة التي توجّه المدارس إلى أهمية إعداد القيادات القادرة على خدمة مجتمعاتها.

٣- يؤمّل أن يثري هذا البحث الأدب النظري في مجال إعداد قيادات شبابية قادرة على تحمل مسؤولياتها المجتمعية.

٤- يؤمل أن يوفر هذا البحث أداة جيدة لقياس الدور الذي تقوم به المدارس والمؤسسات ذات العلاقة في إعداد قيادات شبابية تخدم مجتمعاتها لتستخدم من قبل الباحثين و المؤسسات ذات العلاقة.

أهداف البحث

هدف هذا البحث إلى تقييم دور المدارس الأردنية في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها، وبيان دورها في تحملها للخدمة المجتمعية، وذلك من خلال التعرف إلى مدى توافر إعداد برامج للقيادات الشبابية في المدارس ضمن خطط استراتيجيه لها والقدره على تنفيذ بنود هذه الاستراتيجيه بنجاح وتحقيق أهدافها المرجوة منها، وبذلك

تقييم مدى درجة تحملها لمسؤولياتها المجتمعية في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة وغيرها من المجالات كل ضمن قدراتها المخطط لها سابقا في استراتيجيتها التعليمية المعتمدة لديها، كما هدف هذا البحث لتوفير أداة قياس يمكن للباحثين والمختصين الاستفادة منها في تقييم دور مدارسهم في إعداد قيادات شبابية تخدم مجتمعاتها.

منهجية البحث

اتبع البحث الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب الاستقرائي للأدب والدراسات السابقة للإجابة عن أسئلة البحث.

حدود البحث

- **حدود البحث المكانية:** تم تطبيق البحث في العاصمة عمان – ألأردن في مدارس (الجزيرة الثانوية للبنين والجزيرة الثانوية للبنات ومدرسة أم كثير الثانوية بنات ومدرسة ابن العميد الثانوية للذكور).
- **حدود البحث الزمانية:** طبق البحث في الفصل الدراسي الثاني من عام ٢٠١٥-٢٠١٦.
- **حدود البحث البشرية:** طبق البحث على طلبة الصف الأول الثانوي من الإناث والذكور.
- **محددات البحث:** تتحدد نتائج البحث بالعينة المنتقاة كعينة للبحث وبأداة البحث الذي تم بناؤها من قبل الباحثان وتم التحقق من صدقها وثباتها وفاعلية فقراتها في قياس الهدف الذي وضعت لأجله، كما تتحدد نتائج البحث بالمنهجية المستخدمة في تحليل البيانات.

متغيرات البحث

- **المتغيرات المستقلة:** النوع الاجتماعي (ذكر – أنثى) نوع المدرسة (خاصة – حكومية)
- **المتغير التابع:** مستوى الدور الذي تقوم به المدرسة لخلق قيادات شبابية.

أداة البحث

تكونت أداة البحث من (٣٠) فقرة وزعوا على ثلاث مجالات (المجال الأكاديمي – المجال البيئي – المجال الاقتصادي) بواقع (١٠ فقرات) لكل مجال، حيث تم كتابة فقرات الأداة من قبل الباحثان بعد الإطلاع على المقالات والدراسات المتخصصة بالموضوع والدور المناط للمدارس في خلق قيادات شبابية قادرة على العمل والنقد والإصلاح ، وتم تحكيم الفقرات من قبل مختصين ضموا (مدراء مدارس ومشرفين ومدراء تربية) وتم تعديل بعض الصياغات، وثم أعيد تحكيم الأداة من قبل (١١) عضو هيئة تدريس مختص من جامعة البلقاء والأردنية والهاشمية ومؤتة، حيث توافق المحكمين على الفقرات بصورتها النهائية بنسبة (٨٨%) وهي قيمة جيدة لأغراض البحث.

كما كان تدريج الإجابة على أداة البحث ثلاثي (دائما – أحيانا – نادرا) وأعطيت الأرقام عليها (٣-٢-١) على التوالي حيث صيغت الفقرات جميعها بشكل إيجابي وبذلك فإن العلامة العالية تعبر عن دور مرتفع للمدرسة والعلامة المتدنية تعبر عن دور ضعيف للمدرسة وتم اعتماد التصنيف التالي للحكم على مستوى الدور الذي تقوم به المدرسة لخلق قيادات شبابية للمجتمع:

١-٢ دور ضعيف. فوق ٢ -٣ دور مرتفع .

التعريفات الإجرائية:

– قيادات شبابية: إن الشباب هم عدتنا في المستقبل، ولذا فلا بد من إطلاق طاقاتهم وتوجيهها للخدمة الوطنية عامة وتنظيمها في أطر جماعية تشمل جميع أرجاء الوطن. (من كتاب التكليف السامي لجلالة الملك للحكومة بتاريخ ٢٠-٧-٢٠٠٣) والقيادات الشبابية إجرائيا هم طلبة الصف الأول والثاني الثانوي بجميع فروعه والذي تم اختيار عينة عشوائية منه لتمثل الشباب في هذه المرحلة وهم كذلك لبنة الشباب الجامعي مستقبلا وهم لبنة المستقبل.

– **دور المدرسة:** هو الفعل الذي تقوم به مؤسسة تربوية مرخصة من خلال ما تقوم به من أنشطة طلابية وما تقدمه من خلال المناهج الرسمية والغير رسمية:

- **المنهاج المدرسي** هو مجموعة الخبرات التربوية المقصودة و المخطط لها من قبل المدرسة لإحداث النمو الشامل للطلبة في جميع النواحي.

- الأنشطة الطلابية هي مجموعة من الخبرات التربوية والاتجاهات السليمة التي يكتسبها الطالب خارج الصف الدراسي، وهي النشطة التي تقوم بها المدرسة خارج أوقات الدراسة وبإشراف المعلمين بهدف تنمية الخبرات الشخصية والقدرات والمهارات الاجتماعية والوطنية الفردية الإيجابية وتنمية حس المسؤولية والمسؤولية الاجتماعية وحب العمل التطوعي في حياة الطالب. ويعرف إجرائيا بالبحث الحالي بالدرجة التي تحصل عليها المدرسة في استجابة طلبتها لبنود المقياس التي تهتم بما تنفذه المدرسة من أنشطة طلابيه لتحقيق بناء قيادات طلابية مستقبلية جاهزة للعطاء في المجتمع.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

دور المدارس في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها:

الشباب هم المورد الإستراتيجي في العملية الإنتاجية وهو المورد الذي يصعب نسخة أو تقليده، ففي هذا العصر أصبح من السهل على مؤسساتنا أن تنسخ وتقلد جميع برامج العمل والآليات والمناهج المستخدمة في الإنتاج، عدا العنصر البشري الذي لامكن نسخة أو تقليده. وبذلك تهتم جميع الأمم بجودة تعليمها وبشراكتها مع جميع القطاعات والمؤسسات المدنية والتعليمية في خلق رأس مال بشري منتج فعال يغطي طوح الأمة التي ينتمي إليها ويحمل أفكارا وقيم تساعده على بناء مجتمعه ونماء أمته.

إن من أهم وظائف المدارس إعداد أجيال قادرة على خدمة ذاتها ومجتمعاتها وملبية لاحتياجاته، وإعداد قادة المستقبل وهذا يتطلّب من القيادات الإدارية في المدارس التأثير في الطلبة والآخرين، والقدرة على تحقيق الأهداف من خلال قيادة مدرسية تمتلك المعارف الحديثة والمهارات اللازمة للقيادة، ومن أهمها؛ القدرة على اتخاذ القرار وتحفيز الآخرين على العمل وصولا إلى تحقيق الأهداف بالإضافة إلى تمتعها بالانتماء للوطن الذي تعيش فيه والقدرة العالية على التعامل مع الثقافات المختلفة. وتظهر السمات الإدارية والقيادية أثناء عملية التفاعل بينها وبين أعضاء

الجماعة (صغيرة أو كبيرة) من خلال القدرة على المبادرة والتفاعل، والاستجابة للمواقف الاجتماعية المتباينة مما يُسهّل أداء الأدوار والواجبات والوظائف في المجتمع والتنظيمات المختلفة، سواء أحكومية كانت أم قطاعاً خاصاً أو نقابات مهنية. وهذا يعني أن مفهوم القيادة المدرسية يستلزم المهارة في أداء العمل، واستعمال المعارف المتاحة والخبرة والدراية والتعامل مع المواقف الصعبة والأزمات التي تواجه المدرسة والمجتمع، والقدرة على تقديم الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه الآخرين في الجماعة أو المجتمع، من خلال ما يتوافر لدى القادة من قدرات متنوعة تساعدهم على الاستجابة السريعة للمواقف، والمبادرة بالتفاعل، وتنظيم عمل الجماعة، وتوجيه جهودها نحو إنجاز الأهداف المتفق عليها.

لذا، تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم القيادة في المدرسة من خلال عديد من الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا السياق ، ويعدّ ذلك دليلاً قاطعاً على أن القيادة تُعد حجر الزاوية في حياة المدارس ، من هنا يأتي دور المدارس في إعداد قيادات شبابية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وبلوغ أهدافه (مصطفى، ٢٠٠٦: ٢٨). ويعرف درة ومحفوظ (٢٠١١: ٢٩) القيادة بأنها "عملية التأثير على الآخرين، وأن القائد هو الشخص الذي يؤثر على الآخرين للقيام بالمهام عن طريق توجيه سلوكهم، وهي القدرة على التنظيم، والتنسيق، والتوجيه، لجهود أفراد الجماعة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بمشاركة فعالة من قبل أعضائها". وتُجمع الدراسات على أن القائد هو الشخص الذي يُبقي الآخرين في التفكير والتدبير ورد الفعل المصوّب في لحظته، أما القيادة فهي التأثير في جماعة منظمة من أجل وضع الأهداف وتحقيقها.

وتكمن أهمية القيادة بعامة والمدرسية منها بخاصة في أنها (العجمي، ٢٠٠٨: ٥٦: ٧٨):

- حلقة الوصل بين العاملين وبين خطط المؤسسة وتصوّراتها المستقبلية.
- البوتقة التي تنصهر داخلها كافة المفاهيم والاستراتيجيات والسياسات.
- تدعم القوى الإيجابية في المؤسسة وتقلص الجوانب السلبية قدر الإمكان.

- تساعد على السيطرة على مشكلات العمل وحلّها، وحسم الخلافات والترجيح بين الآراء.
- تساعد على رعاية الأفراد وتنميتهم وتدريبهم بعدّهم أهم مورد للمؤسسة، كما أن الأفراد يتخذون من القائد قدوة لهم.
- تساعد على مواكبة المتغيرات المحيطة وتوظيفها لخدمة المؤسسة.
- تسهّل للمؤسسة تحقيق الأهداف المرسومة.

ولخص درة ومحفوظ (٢٠١١ :٣٢) متطلبات القيادة بعامة والمدرسية منها بخاصة في الآتي:

- التأثير: القدرة على إحداث تغيير ما أو إيجاد قناعة ما.
- النفوذ: القدرة على إحداث أمر أو منعه، وهو مرتبط بالقدرات الذاتية وليس بالمركز الوظيفي.
- السلطة القانونية: وهي الحق المعطى للقائد في أن يتصرف ويطاع.

في حين لخصا عناصر القيادة في الآتي (درة ومحفوظ، ٢٠١١ :٣٢):

- وجود مجموعة من الأفراد.
- الاتفاق على أهداف للمجموعة تسعى للوصول إليها.
- وجود قائدٍ من المجموعة ذي تأثير وفكري إداري وقرار صائب وقدرة على التأثير الإيجابي في سلوك المجموعة.

أما القائد فوصفه العجمي (٢٠٠٨:٥٦:٨٥) بعدّة صفات منها:

- امتلاك الرؤية المستقبلية العقلانية القائمة على المنطق والعلم.
- لديه اعتقاد وحماس أن بإمكانه العمل عضواً في فريق أو جماعة.
- يكوّن صورة مثاليّة عمّا تستطيع المؤسسة أن تصل إليه.
- مسئول عن التغيير والتطوير.
- يطوّر ثقافة منظميه جديدة، تتضمن قيم عمل جديدة ملائمة تتماشى مع التغيير ومتطلبات المرحلة.
- وجود حس من الإبداع والشجاعة لتنفيذ الأهداف الحالية والمستقبلية.
- يؤمن بقيمة الإنسان، واحترام مشاعر الآخرين.

- صاحب قيم أخلاقية محورية يتصرّف في ضوئها.
- دائم التعلّم، وينظر إلى الخطأ على أنه تجربة وفرصة يفيد منها النجاح.
- لديه القدرة على التعامل مع الأزمات والمعضلات، ومع الغموض ومع الناس.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، على من يقع عاتق إعداد قيادات شبابية قادرة على خدمة مجتمعاتها؟ لاشك أنه يقع في المقام الأول على عاتق المدارس، من هنا لابد من التعرف إلى وظائف المدرسة ودورها في إعداد القيادات الشبابية.

وظائف المدرسة:

من وظائف المدارس إعداد الأجيال للحياة وفي شتى المجالات وذلك من خلال التعليم والتعلم إضافة إلى اكتشاف المواهب وتنميتها، وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف متّصلة ومترابطة ارتباطاً وثيقاً، إذ يؤدي أي خلل في إحداها إلى خلل في جميع الوظائف. وبذلك تعرّف خدمة المجتمع بأنها: "كل ما تقدمه المدرسة من أنشطة وخدمات متنوعة تتوجه بها إلى الطلبة، وأفراد المجتمع المحلي، بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة. إن المدرسة في أي مجتمع كان، لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي دون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية وبيئته الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد اعترف العديد من الباحثين بعلاقة التعليم المدرسي بالتنفيذ والتقدم الاجتماعي؛ لأنهما يقوّيان المهارات ويزكيّان روح الابتكار والإبداع لدى الفرد. ومن هنا تبرز أهمية المدرسة في إعداد قيادات شبابية.

برنامج مقترح لإعداد القيادات الشبابية:

ينبغي على كل مدرسة إعداد برنامجاً لإعداد القادة يشمل جانبين: الأول: يهدف إلى إتاحة فرص تعليمية متميزة لطلبتها. والثاني: يهدف إلى إعداد قيادات من الطلبة لإعدادهم قادة للقرن الحالي، وتعتمد رؤية البرنامج وأهدافه على إعداد جيل من قادة المستقبل يتم من خلاله تزويدهم بالمعارف الحديثة والمهارات والاستعدادات التي تؤهلهم لخدمة الوطن والمشاركة في تنميته.

وبذلك يتمثل برنامج إعداد القيادات من طلبة المدرسة بالأتي:

- المحور الأكاديمي ويعتمد على تزويد الطلبة ممن لديهم الاستعداد (بعد إخضاعهم لاختبارات في الاستعدادات والقدرات) ليصبحوا قادة بعد

إخضاعهم لدورات خاصة في هذا المجال (مثل سابلة الأمير الحسن ...الخ) وتزويدهم بأحدث المعارف في هذا المجال، من خلال مناهج تنافسية ومعلمين ومدربين مؤهلين في مجال القيادة وخدمة المجتمع على أن يكونوا قدوة للغير. ويتطلب البرنامج من الطلبة تحقيق تقدير دراسي لا يقل عن جيد جداً في كل سنة من السنوات الدراسية، ويتم متابعة أداءهم من خلال علاماتهم الشهرية مما يساعدهم على التغلب على المشكلات الدراسية التي تواجههم إن وجدت .

- محور تنمية المهارات الحياتية والقيادية؛ لعيّنات مختارة من المجتمع المحلي وأهمها القدرة على الاختيار بناءً على دراسة جدية، وتحمّل مسؤولية الاختيار، ومن أهمها أيضا العمل في فريق واحد، وكيفية إدارة الوقت وحل المشكلات وغيرها، بالإضافة إلى إتقان التكنولوجيا والاتصالات باللغات العربية والإنجليزية، وإخضاعهم لدورات تدريبية متخصصة داخل المدرسة وخارجها.
- محور المشاركة المجتمعية؛ من خلاله إذ يتم مطالبة الطلبة أو فئات المجتمع المحلي الملتحقين بدورات إعداد القادة بالاشتراك في جمعية أو أكثر من جمعيات خدمة المجتمع في المدرسة التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة أو المسنين أو المرأة، والعمل الصيفي التطوعي في جمعيات أهلية في محافظتهم، على أن تستمر مشاركة الطلبة في العمل الصيفي التطوعي لمدة ثلاثة أسابيع على الأقل خلال الصيف وتقديم تقارير عن هذا النشاط بعد انتهاء هذه الفترة .
- محور الأخلاق والقيم والتعلّم بالقدوة؛ يركّز على دعم قيم احترام الوقت واحترام العمل وتقبل واحترام الآخر، والصدق والصراحة، والتعبير عن الفكر باحترام، ويتم التأكيد على هذه القيم من خلال الممارسة اليومية والمثل الأعلى والتقييم المستمر. ويقوم البرنامج أيضا بالمتابعة من خلال كتيّب تقييم لكل طالب تعده إدارة البرنامج في صورة معايير ومؤشرات تقيس تقدم الطالب في المجالات الأربعة السابقة الإشارة إليها، بالإضافة إلى التقييم الذي يقدمه الطلبة أنفسهم للبرنامج، ومن أهم مخرجات البرنامج أنه يهدف إلى

إعداد قيادات واعدة واثقة تناقش ما يعرض عليها بموضوعية وجرأة إذ تتوقع أن تتاح لهم الفرصة للإسهام في نهضة بلادهم. ومن الجدير بالذكر: أنه توجد في أغلب كليات الإدارة بالجامعات الغربية أقسام للقيادة كما توجد في جامعاتهم مراكز متخصصة لأبحاث القيادة .

سياسات عامة مقترحة لإعداد القيادات في المدارس:

تشمل هذه السياسات المقترحة عدداً من الأفكار يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعداد وتطوير برامج خاصة لتنمية المهارات القيادية على مستوى المدارس العامة والخاصة من خلال تمويل مجتمعي يسهم فيه القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- تشجيع المبادرات الشبابية الوطنية المختلفة ومشاركة طلبة المدارس فيها وبخاصة من لديهم ميول قيادية.
- تفعيل دور البرلمانات الطلابية المدرسية والأندية المدرسية ومراكز الشباب المجتمعية، ومساعدة أعضائها على ممارسة المشاركة المجتمعية والسياسية الفعالة، بهدف إعداد قيادات فاعلة.
- تنشيط الأسر والأندية الطلابية والبرلمانات المدرسية على المشاركة في الأنشطة الشبابية المجتمعية والعمل التطوعي، وتعزيز دور النقابات والأحزاب السياسية في إعداد القيادات الشبابية وتطويرها من خلال محاضرات متخصصة تقدم للفئة المستهدفة من طلبة المدارس.

الخدمة المجتمعية:

إن مفهوم "مدرسة المجتمع" إلى وضع مرافق المدرسة ومكانتها في خدمة المجتمع المحلي، ومن أوجه ذلك: الاستخدام المشترك لمباني المدرسة ومنشأتها واستخدام الساحات والملاعب لإقامة المهرجانات الاجتماعية والرياضية، والعروض المسرحية، والاستفادة من الخبرات المتوافرة في المدرسة لإقامة الدورات التدريبية وفصول محو الأمية وغيرها من أوجه التعليم المستمر (رحّال، ٢٠١١ :٥). من هنا فإن مفهوم الخدمة المجتمعية مفهوم قديم في عدد كبير من المدارس، لكن هذا المفهوم

أيضاً يكاد لا يخلو من أخطاء التنفيذ في كثير من الأحيان فمراكز خدمة المجتمع في المدارس يجب أن تفعل وبشفافية وبدرجة كبيرة من الخدمة والمشاركة.

وقد عرّف برايد وفيرل **(Pride & Ferrell, 1997:15)** الخدمة المجتمعية بأنها: "التزام المنظّمة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع". وعرّف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الخدمة المجتمعية بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، فضلاً عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل (السحيباني، ٢٠٠٩ :٧). وعرّفها دافت **(Daft, 2008)** بأنها: "التزام إدارة المنظمات باتخاذ القرارات والقيام بالأعمال التي ستعزز رفاهية ومصالح كل من المجتمع والمنظمة على حد سواء".

ويركّز بعض الباحثين في تعريفهم للخدمة المجتمعية على القرارات التسويقية طويلة المدى من خلال تقييمها من وجهة نظر قيم المجتمع ومعتقداته؛ لتحقيق رفاهية المجتمع ككل، فقد عرّفها كل من (شارلز، وجاريت، وجونز، ٢٠٠١) المشار إليهم في عواد (٢٠١٠ :١٥) بأنها: "الشعور بالالتزام من جانب المنظمات نحو وضع معايير اجتماعية محددة في أثناء عملية صنع القرار الإستراتيجي للأنشطة التسويقيّة". وعرّف مركز الملك عبد الله الثاني للتميّز الخدمة المجتمعيّة بأنها قيام و/ أو دعم المؤسسة لمبادرات ومشروعات تؤكد التزامها بخدمة المجتمع وتنميته، وتفعيل دورها لتسهم بشكل أكبر بتوفير ظروف ملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والبيئية بما يتجاوز نطاق المهمات والمسؤوليات الرئيسة والمباشرة للمؤسسة (فرحات، ٢٠١٠ :٣٢٩). وعرّف البنك الدولي مفهوم الخدمة المجتمعيّة لرجال الأعمال على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (الشوبكي، ٢٠١٠ :٨٢١).

أمّا الباحثان فيعرّفان الخدمة المجتمعيّة للمدارس بأنّها "التزام المدرسة بتعظيم أثرها الإيجابي، والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع.أما إجرائياً فهي: الترجمة

الفعلية لوظائف المدرسة من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا ومع الاحتياجات المجتمعيّة التي تشمل خمسة أبعاد رئيسة هي: البُعد الاجتماعي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد البيئي، والبُعد المؤسسي، والبُعد الثقافي.

إن شمولية تعريفات الخدمة المجتمعية جعلت كارول (Carroll) المشار إليه في (عواد، ٢٠١٠ :١٦) يشير إلى جوهرها بأربعة أبعاد رئيسة هي: الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والخير، وقد وظّف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بُعد على بُعد آخر يمثّل حالة واقعيّة فلا يمكن أن تتوقع من منظّمات الأعمال مبادرات خيّرة ومسؤولة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطاً في إطار تحمّلها لمسؤولياتها الاقتصاديّة والقانونيّة والأخلاقيّة اتجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

مجالات الخدمة المجتمعية:

تتعدد مجالات الخدمة المجتمعية للمجتمع ومجالاته بتعدد احتياجاته ومشكلاته ودرجة انغماس تلك المدارس في العمل على تلبيتها، كما تتعدد مجالات الخدمة المجتمعية بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، وغيرها، كما أن بعض هذه الخدمات تقدمها المدارس على مستوى المجتمع المحلي، وبعضها على المستوى الوطني. وقد لخّصها رحال (٢٠١١ :٧) في الآتي:

١. **الصحة العامة، وتشمل:** المحافظة على نظافة البيئة، والقضاء على التلوث، والإقلال من الإضرار بالطبيعة. والإسهام في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه وبالطرق المختلفة.

وإنشاء مزيد من المراكز المتخصصة التي تعمل في تخصصات مختلفة منها: الرعاية الصحية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث.

٢. **الموروث الثقافي، يتمثّل في الآتي:** قيام المدرسة بنشر الثقافة بأنواعها كافة للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم وأعمارهم، وبالتالي تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم، وتزيد من مقدرتهم على إحداث التنمية المنشودة، كما تقدم لطلبتها برامج ثقافية ترفع

مستواهم الثقافي، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم. وإقامة المعارض سواء أكانت ثقافية أم تراثية داخل المدرسة وخارجها.

٣. **المنشآت المدرسية:** تحتوي المدرسة على عدد من المنشآت التي يمكن أن تقدم خدماتها للمجتمع، ومنها: المكتبات المدرسية وفروعها فهي مصدر رئيس ومهم للمعلومات في مختلف الميادين والحقول للطلبة والأساتذة بالمدرسة، وكذلك الباحثين والدارسين والمطالعين من أفراد المجتمع المحلي. والمنشآت الرياضية، هناك على الأقل ملعب رياضي، يحتوي على ملاعب وصالات ألعاب، إذ يمكن أن تشجع المدرسة أهالي الراغبين من أبناء المجتمع لاستخدامها خلال العطلات الصيفية، أو المواسم الرياضية. والمتاحف والمختبرات التي تخدم أغراضها التعليمية والبحثية إلا أن لها دوراً كبيراً في مجال الخدمة العامة.

مما سبق يمكن القول بأن الخدمة المجتمعية للمدارس تكمن في ربط التعليم باحتياجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية، وربط التعليم المدرسي بواقع المجتمع المختلفة وقضاياه. وتنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، ومؤتمرات، وندوات، وورش عمل). والاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة في الوطن وتوفير المتعلمين المدربين كمًا وكيفًا. وتوفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية وتطوير المناهج وطرائق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسلحة بعلوم المستقبل، ومتقنة لتقنيات العصر، ومقتدرة على الإنتاج بمعدلات عالية، وتوظيف التعليم المدرسي لتلبية احتياجات الفرد والمجتمع الآنيّة والمستقبلية وتنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها المدرسة لتواكب روح العصر، ومساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.

أبعاد الخدمة المجتمعية ومحاورها وتأثير المدارس فيها

تنطلق الخدمة المجتمعية بشكل عام وللمدرسة بشكل خاص من خمسة أبعاد رئيسة هي (بخيت، ٢٠٠٩؛ الحموري، ٢٠٠٩؛ عبد اللطيف، ٢٠١٠ ؛ عواد، ٢٠١٠؛ بني سلامة، ٢٠١١؛ شاهين، ٢٠١٢؛ شقوارة، ٢٠١٢):

أولاً: البُعد الاقتصادي: البعد الاقتصادي للخدمة المجتمعية لا يشير إلى الربح جانباً من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي. وضمن هذا السياق فعلى المدارس أن تقوم بتبني مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي وتطبيقها، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد الاقتصادي .

دعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظاً.

الالتزام بالقواعد القانونية النافذة في ممارسة العمليات الاقتصادية.

دعم أنشطة لجان حماية المستهلك.

الاهتمام بالفئات الأقل حظاً من خلال التعامل معهم وفق مبدأ تكافؤ الفرص.

متابعة الخرّيجين لإيجاد وظائف لهم.

دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية.

تبنّي مفهوم التنمية المستدامة في أعمال المدرسة جميعها.

دراسة الحالات المعوزة اقتصادياً وتلبية احتياجاتهم.

استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع.

ثانياً: البُعد الاجتماعي: لقد كان يُنظر للخدمة المجتمعية على أنها عقد بين المدرسة والمجتمع. تلتزم بموجبه المدرسة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، ولكن الوصول إلى تشخيص متكامل للخدمة المجتمعية للمدارس في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة. ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين: الأول، يتمثل بوجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتتناقض. والثاني، وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المدارس وبين ما هو مقدّم بشكل حقيقي.

ولابد للمدرسة أن تُسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيه بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي، والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به المدرسة دوراً حاسماً في تحمّل المدرسة لمسؤولياتها المجتمعيّة بعامّة ولسلوكها الاجتماعي بخاصّة، وفيما يلي أهم المؤشرات للبعد الاجتماعي.

احترام القواعد القانونية النافذة.
احترام الثقافات المختلفة السائدة في المجتمع.
تعزيز القيم الأخلاقية.
تبنّي التكافل الاجتماعي.
دعم الأنشطة المجتمعية بمختلف أشكالها.
تقديم الهبات الخيرية للقطاعات المختلفة في المجتمع المحلي.
تنفيذ برامج عمل تطوّعية لخدمة المجتمع المحلي وبحسب الاحتياجات.
تبنّي المبادرات المختلفة ذات المردود المجتمعي.
رفع درجة الوعي العام في مشروعات التنمية الشاملة بمستوياتها المختلفة.
تأهيل أعضاء المجتمع المحلي وتدريبهم.
رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم برامج متنوعة لهم.
تدريب المتطوعين القائمين على الخدمة المجتمعية في المدرسة.
نشر ثقافة الخدمة المجتمعية عند الطلبة.
دعم البنية التحتية في المناطق المجاورة للمدرسة.
الإسهام في حل مشكلة البطالة من خلال استحداث برامج تشغيلية.
دعم الأندية الترفيهية.
احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
دعم دور رعاية كبار السن.
دعم المراكز العلمية البحثية.
رعاية الأعمال الخيرية.
تعزيز الانتماء الوطني.
تلبية احتياجات الوطن من جميع الجوانب.
تعزيز الديمقراطية لدى قطاعات الشباب.
المشاركة في برامج حماية الأسرة.
دعم برامج رعاية الطفولة والمسنين.

رابعاً: البُعد المؤسسي للمدرسة:

يُعد البعد المؤسّسي للمدرسة من أهم أبعاد الخدمة المجتمعيّة إذ على المدرسة أن تتحلّى بالشفافيّة في قراراتها وأنشطتها التي تؤثّر على المجتمع (الشفافية)، وأن تكون مسئولة عن ذلك (القابلية للمساءلة)، وأن تحترم وتضع في اعتبارها احترام مصالح الآخرين بالتجاوب مع الأطراف المعنيّة. وكذلك على المدرسة الإذعان لكافة القوانين والأنظمة المطبّقة (احترام سيادة القانون) وأن تحترم المعايير الدوليّة للسلوك مع الالتزام باحترام سيادة القانون (احترام المعايير الدولية للسلوك وخدمة المجتمع) إضافة لاحترام الحقوق الإنسانية والاعتراف بأهميتها وعموميتها.

لذا لابد من توفير البيانات اللازمة لإدماج الخدمة المجتمعيّة عبر الخطط الإستراتيجيّة للمدرسة ومناهجها وأنشطتها، وتحليل كيفيّة ارتباط خصائص المدرسة بالخدمة المجتمعيّة. أمّا الممارسة العمليّة فتقتضي أولاً زيادة الوعي وبناء الكفاءة للخدمة المجتمعيّة وتحديد اتجاه المدرسة بالنسبة لهذه الخدمة. بناءً على توجّهات حوكمة المدرسة وأنظمتها وإجراءاتها، وتقتضي ثانياً التواصل مع الأطراف المعنيّة وعقد الاجتماعات والحوارات معها والإمداد بالمعلومات وتحفيز العاملين والطلبة وإشراكهم، ومقارنة المستوى وتعزيز السمعة. وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد المؤسسي.

تضمين الخدمة المجتمعيّة الخطّة الاستراتيجيّة للمدرسة.

تحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة المدرسة تجاه الخدمة المجتمعيّة.

إدراج مفهوم الخدمة المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسيّة للمدرسة.

تعزيز الخدمة المجتمعية للمدرسة من خلال إعداد كوادر متخصصة بذلك.

الإفصاح بشكل واضح عن سياسات المدرسة تجاه الخدمة المجتمعية.

الإفصاح عن أنشطة المدرسة في مجالات الخدمة المجتمعية.

تعميق ممارسات الخدمة المجتمعية في الحياة المهنية للعاملين في المدرسة.

نشر ثقافة الخدمة المجتمعية بين العاملين في المدرسة.

إسهام العاملين في المدرسة في تحقيق الخدمة المجتمعية من خلال تطوّعهم لأيام عمل خدميّة.

الاعتراف الفعلي بحق المساواة الجماعية بين الطلبة.

احترام الرأي والرأي الآخر داخل المدرسة.

المساواة في مجال التوظيف.

احترام الاتفاقيات الرسمية في مجال الخدمة المجتمعية.

تشكيل الجمعيات الطلابية المهتمة بالخدمات المجتمعية ورعايتها.

التزام المدرسة بإدارة عملياتها بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة.

إنشاء مراكز علمية متخصصة لخدمة المجتمع.

تخصيص وحدة علمية متكاملة لإدارة العلاقات مع المؤسسات الأخرى.

تعزيز الكفاءات العلمية معنوياً ومادياً لتحقيق أعلى درجات التقدّم والرقي، بما يقلل من هجرة الكفاءات.

عقد الدورات التدريبية الداعمة للمجتمع المحلي.

تعزيز دور المدرسة في خدمة المجتمع.

خامساً: البُعد الثقافي:

من المؤمل أنه مع تنامي ثقافة الخدمة المجتمعيّة أن تتنامى حالة من الذكاء المجتمعي وكذلك صياغة عقد اجتماعي بين قطاع التعليم العالي والمجتمع المدني يقوم على أسس من الشفافية والنزاهة واحترام الآخر، والأمان، والخدمة المجتمعية العامة، وتوليد قصص نجاح تفردي إلى تمكين المجتمع المحلي، وحفظ حقوقه وبناء أسس التنمية المرتبطة بالإنسان، بحيث تحترم كرامة الإنسان والمجتمعات المحلية، وجعلها جزءًا من مشروع التنمية المستدامة على مستوى الدولة والوطن العربي، وهذا لا يتأتي إلا من خلال إشاعة ثقافة الخدمة المجتمعيّة. وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد الثقافي.

دعم المنتديات الثقافية المجتمعية.

نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.

تعزيز الثقافة الوطنية التاريخية.

التواصل الثقافي العالمي.

تبني ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية.

رعاية المهرجانات الثقافية بكافة أشكالها.

إعداد البرامج التعليمية للفئات الأقل حظاً.

دعم البحث العلمي.

دعم المبادرات الثقافية والتعليمية مثل مبادرة مدرستي ... وغيرها.

الإسهام في تطوير مؤسسات المجتمع المدني لتكون أكثر مقدرة وكفاءة على تحقيق النتائج.

المحافظة على التراث الخالد بكافة أشكاله وألوانه وبخاصة الكنوز الأثرية التي خلدها التاريخ.

الإسهام في تطوير النظام التعليمي العالي والعام ودعمه.

تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار من خلال الإعلان عن مسابقات بحثية وعلمية.

أثر المدارس والجامعات في المجتمع ومسؤولياتها تجاهه:

يمكن تقسيم التأثيرات المدرسية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع و الخدمة اتجاهه، هي (شاهين، ٢٠١٢ :٧):

أولا: آثار تعليمية تربوية: تثقيف الطلبة بالمواطنة المسئولة لتنمية مستدامة من خلال تطوير طرائق التدريس الفاعلة التي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع، لتحمّل الخدمة المجتمعية. وتطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبّي احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة. وعمل

شراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرامج، ومجالات البحوث العلمية لتلبّي احتياجات المجتمع وأولياته. وعقد اتفاقيات تعاون مهنية وعلمية مع هيئات المجتمع ومؤسساته في مجالات الخدمة العامة، والتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث العلمي، وخدمة البيئة. وإشراك المجتمع وأفراده في البحوث والدراسات، وإزالة الحواجز بين العلم والمجتمع لمصلحة المجتمع، من خلال توظيف كل أنشطة المدرسة الأكاديمية والعلمية خدمة لكل توجّهات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. إضافة إلى إسهام المدارس في تربية الأجيال، وإتاحة الفرصة للطلبة للتعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع. والاهتمام بإجراء دراسات وأبحاث متعلقة ب الخدمة المجتمعية، لتحديد نقاط الضعف وكيفيّة التعامل معها، وتعزيز نقاط القوة في السياسات والإجراءات الخاصة بالمجتمع وتنميته. والاهتمام بالموهوبين المبدعين من الطلبة لتنمية مقدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع بأهمية الإبداع والابتكار. وتوعية الطلبة وذويهم بتخصصات المدرسة وبرامجها بواقعية وشفافية، ومساعدة الطلبة في تحديد مستقبلهم المهني من خلال اختيار تخصصاتهم الملائمة لمقدراتهم واستعداداتهم وميولهم بطريقة علمية ومنهجية.

ثانياً: آثار معرفية: بمعرفة الخدمة المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، ومن خلال قيادة حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة والثقافة الإيجابية بأهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصالات الحديثة، وأثر ذلك في تنمية المجتمع ، وتعزيز مقدراته في هذا المجال، وتثقيف الموارد البشرية وتأهيلها لتضييق الفجوة المعرفية مع البلدان المتقدمة، وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العالمية، وتنظيم حملات على المستوى الوطني لزيادة الوعي حول القضايا المحلية والعالمية والعمل التطوعي والتجارب المثالية.

ثالثاً: آثار تنظيمية وبيئية: بتنظيم حياة جامعية مسئولة عن المجتمع والبيئة، ويتم ذلك من خلال عدّ التميز في خدمة المجتمع عنصرًا من عناصر التميز للمدرسة، شأنه شأن التميز الأكاديمي. وبناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرف

إلى احتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية، والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخريج لتؤهله لدخول سوق العمل بكفاءة واقتدار. وإدراج الخدمة المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للمدرسة، وتضمين المناهج قضايا مجتمعية ومفاهيم الخدمة المجتمعية وأدوار الأفراد اتجاهها. وتشكيل وحدات لمتابعة الخريجين تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية المختصة لتوفير فرص التدريب لهم، ومع المؤسسات المشغلة وسوق العمل لتوفير فرص العمل. وإعادة النظر في كثير من السياسات والممارسات التعليمية، لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية المدرسة تجاه المجتمع، وتطوير هذا الدور باستمرار، خدمة لمصالح المجتمع وأفراده.

رابعاً: آثار مجتمعية: بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير، وذلك من خلال دور المدارس في التنمية الريفية والقضاء على الأمية، والإسهام في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل، وفي المناطق الريفية والمحرومة بخاصة. وخفض الفقر ونشر فكرة النظام الديمقراطي في المجتمعين المحلي والعالمي. وبناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوسيع أنشطتها للمزيد من الشراكة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتقديم منح ومساعدات مالية للمتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة، وكبار السن والمهمشين، وذوي المقدرات المادية المحدودة، مما يشكل حافزاً على التعليم وتطوير للذات والمقدرات لقيام كل فئات المجتمع بالدور المطلوب في خدمة المجتمع وتنميته، وتثقيف الطلبة وتوعيتهم وإكسابهم المهارات الشخصية والاجتماعية ليكونوا مقتدرين على حل المشكلات، واتخاذ القرارات والتواصل الفاعل مع المجتمع ومكوناته. وتطوير ثقافة إيجابية لدى الطلبة وتنميتها نحو العمل التطوعي والأنشطة المجتمعية الهادفة (الأيام التطوعية، والزيارات للمسنين والمرضى والمناطق النائية، وزراعة الأشجار، والمسوح الميدانية مع مؤسسات المجتمع المحلي). واستخدام الإعلام لنشر فلسفة المدرسة وأهدافها لتسهيل تحقيق المدرسة رسالتها ومسؤولياتها المجتمعية، ومعرفة نبض المجتمع للاستفادة منه في تحديد السياسات والاحتياجات والأولويات للمدرسة.

وانطلاقاً من الوظيفة الثالثة للمدارس التي تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، يتّضح أن المدارس يمكن أن تكون فاعلة في المجتمع من خلال فتح أبواب التفاعل مع مشكلات المجتمع وقضاياه الاجتماعية والثقافية، فهي تقوم برفد المجتمع بالقيادات الشابة وبالمعرفة العلمية والثقافية من خلال أساتذتها وطلبتها في تناول المشكلات والقضايا المجتمعية والثقافية ومعالجتها. وبذلك يمكن القول: إن المدارس اليوم هي جامعات المجتمع من حيث إعداد القادة ،وتحمل الخدمة المجتمعية، فهي تعيش آماله ومشكلاته وتطلعاته، وتسهم في تنشيط حركته والارتقاء بمستواه الفكري والثقافي من خلال مكاتب المدرسة الاستشارية العلمية والخدمية والتعليم المستمر (بخيت، ٢٠٠٩ :٨).

إن موضوع إعداد القيادات الشبابية لكي تتحمل الخدمة المجتمعية أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالميًا في هذا الوقت بعدّه أمرًا يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج المدارس وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها المدارس أن تضع إعداد القادة وتحمل الخدمة المجتمعية في صلب استراتيجياتها ، حتى يكون للمدارس دور رئيس في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يعد القادة من خلاله ويخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي ، وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة، إذ إن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنويًا، ويحمّل هؤلاء الخريجين قيمًا ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، وإن ذلك يستدعي التأكد من طبيعة الإسهام ونوعيته لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، وبخاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق (شاهين، ٢٠١٢ :٥).

صحيح أن المدارس العربية تلتزم بتحمّل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهوداً كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلبتها، كما أنها تلتزم بفتح أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، وتحقيقاً لهذا الهدف المنشود،لذا ،

يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق الخدمة الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها المدارس وفاء لمجتمعاتها، وبذلك فإن الإسهام الفاعل لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، يتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلى الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن تحديد أدوار فاعلة للمدارس في ظل منظور العولمة، والانسجام والتناغم في هذه الأنشطة مع مؤسسات المجتمع كافة، وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية لم يعد أمرًا قابلاً للنقاش أو التقصير في أدائه (شاهين، ٢٠١٢ :٧).

وانطلاقاً من وظائف المدرسة وتفاعلاتها فإن الخدمة المجتمعية لعضو هيئة التدريس ذات أبعاد ومضامين أخلاقية واجتماعية ووطنية وإنسانية، وتقتضي من كل واحد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتنميته. فعند قيام عضو هيئة تدريس بوظيفته الأولى باحثاً، فلا بد من أن يؤدي البحث العلمي دوراً أساسياً في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجات أفراده وتطلعاتهم، أما إذا بقي البحث العلمي محصوراً في إطار المدرسة ويستخدم لغايات شخصية بحتة مثل الترقية، فإن عضو هيئة التدريس في هذه الأحوال يتحول من باحث منتج للمعرفة العلمية ذات فائدة للمجتمع إلى مجرد موظف غريب عن المجتمع قاصر عن الاستجابة للتحديات التي تواجهه وعاجز عن إحداث أي إصلاح أو تغيير في الواقع. كما أن مشاركة القيادات الطلابية ولا سيما الفاعلة منها مثل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات الدراسات والأبحاث تنطوي على عدد من المكاسب والإيجابيات للباحث والمجتمع على حد سواء مثل: تعزيز قيم المشاركة، والتفاعل، والحوار، والإحساس ب الخدمة، والشعور بالانتماء. ومن هنا فإن إشراك القيادات الطلابية في عملية البحث العلمي سوف يعمق شعورهم بالانتماء إلى المجتمع، ويجسد قيم المواطنة في الدولة. وكذلك لا بد من اطلاعهم على نتائج الدراسات والأبحاث الأمر الذي يسهم في زيادة الوعي بنتائج الدراسات، وكذلك زيادة اهتمامهم ومشاركتهم بمثل هذه الأبحاث والدراسات، والإقبال عليها بحماس (رحال، ٢٠١١ :٩).

وتأسيساً على ما سبق يجب ألاّ يُغفل دور القيادات الطلابية في تحمّلهم للخدمة المجتمعية، إذ عليهم أن يفكروا فيما يحدث، وفي أي شيء يقومون به، وليس النظر فقط لاحتياجات المجتمع الفورية أو المستعجلة، وكذلك فهم الثقافات المختلفة، إذ يجب تشجيع هذا الأمر من خلال المواد الدراسيّة والدورات التدريبية المتخصصة، وكذلك إضافة أبعاد دولية لهذه المواد والدورات، وجعل الطلبة على دراية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين، كما أن إحدى الطرق للقيام بذلك هو تشجيع الطلبة على برامج التبادل الثقافي مع البلدان الأكثر تقدماً إذ يستطيعون من خلال ذلك الذهاب إلى تلك البلدان ومشاهدة الأمور بأنفسهم، وبالتالي يكونون مهيئين بشكل أفضل لخدمة المجتمع، وتوفير المساعدة للآخرين. كما يمكن أن يشارك طلبة المدارس بعامة، والقيادية منها بخاصة ، بعملية التنمية من خلال تطوعهم في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتقديم المساعدات للمزارعين إلخ، والقيام بأعمال تطوعية احترافية (الطب والصيدلة، والتكنولوجيا، والتعليم...) كل ذلك يقع تحت بند الخدمة المجتمعية للطلبة تجاه مجتمعهم (رحال، ٢٠١١ :١١).

الدراسات السابقة:

دراسة الجعافرة (٢٠١٠) التي هدفت لبناء برنامج تدريبي لتطوير كفايات القيادات الشبابية والرياضية العاملة في المؤسسات الشبابية في الأردن، تكونت عينة الدراسة من (١٢%) من مجتمع الدراسة تم انتقاؤها بالطريقة العشوائية الطبقية واستخدمت الدراسة قائمة كفايات القيادات الشبابية المكونة من ١٤ مجال واختبار معرفي لقياس درجة امتلاك القيادات الشبابية لكفايات القيادة توصلت الدراسة إلى أن مستوى امتلاك القيادات الشبابية لكفايات القيادة جاء بدرجة متوسطة و أنه لا توجد فروق في هذه الدرجة تعزى للمؤهل والخبرة وطبيعة المؤسسة والنوع الاجتماعي، لكن وجدت فروق بين القياسين القبلي والبعدي تعزى لأثر البرنامج.

وفي دراسة الجبالي (٢٠٠٧) التي هدفت لمعرفة الدور التربوي للمدرسة الثانوية الحكومية للبنات في تعزيز العمل التطوعي لدى الفتاة السعودية، طبقت الدراسة على (٦٣٠) طالبة وتوصلت النتائج إلى أن المدرسة تقوم بدورها بدرجة ضعيفة في تعزيز العمل التطوعي، ودورها في توضيح مفهوم العمل التطوعي

وتوضيح أهمية العمل التطوعي ودورها في تعزيز قيمة التكافل والتعاون والإيثار والتضحية كلها بدرجة قليلة.

وفي دراسة الأشقر (٢٠٠٣) التي هدفت التعرف على الدور الذي تقوم به المدرسة الثانوية في غزة لتنمية المجتمع وتطوره، طبقت على عينة (١٧٠) مدير و ومساعد مدير مدرسة واستخدم الباحث استبانه مكونه من (٦٠) فقرة توصلت إلى أن ٨٦.٦ من عينة الدراسة من مدراء المدارس له دور فعال في خدمة وتنمية البيئة المحلية، وأنهم يرغبون بخدمة و تنمية الأسرة، وأن (% ٨١.٩) من عينة الدراسة من مدراء المدارس يرغبون بأن يكون لهم دور كبير في خدمة وتنمية المؤسسات الحكومية، وأن (%٨٣.٦٣) من عينة الدراسة يرغبون بأن يكون لهم دور في تنمية وخدمة المؤسسات الأهلية.

وفي دراسة فلاناجن وآخرون (١٩٩٩) التي هدفت للتعرف على مستوى مشاركة الطلاب من سبع دول في العمل التطوعي وعلاقة ذلك بالعقد الاجتماعي والمواطنة، طبقت الدراسة على ٥٦٠٠ طالب تراوحت أعمارهم بين (٩-١٢) سنة وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة من شاركوا في الأعمال التطوعية من هذه الفئة بلغت في استراليا (٢٨%) و(٥١%) في الولايات المتحدة و(١٩.٩%) في السويد وفي المجر (٦٠.٤%) وفي التشيك (٤٦.٣%) و(٤٢.٢%) في بلغاريا وفي روسيا (٢٣.٤%) كلها في مساعدة الفقراء والمحتاجين والمشاركة في الجمعيات الاجتماعية والسياسية والمحافظة على البيئة.

وفي دراسة راسكوف (٢٠١٢) التي هدفت إلى دور المدارس الثانوية في تعزيز خدمة المجتمع في جنوب كاليفورنيا، وتشجيع المتطوعين لخدمة المجتمع، وأثبتت النتائج أن المدارس الخاصة تقوم بتعزيز ثقافة العمل التطوعي أكثر من المدارس الحكومية، وأن هناك تقصير في المدارس الثانوية اتجاه تعزيز ثقافة خدمة المجتمع لدى الطلاب، وأن المدارس الثانوية لا تقوم بدورها بشكل جيد تجاه المجتمع من خلال المشاركة في الأنشطة المختلفة.

وفي دراسة عزازي (٢٠١٤). الذي هدف لرسم ملامح رؤية استراتيجية لتدعيم العمل التطوعي داخل الجامعات السعودية، وطبقت الدراسة على (٢٥٩) طالبة من

جامعة حائل من التخصصات الأدبية والعلمية ، وقد أشارت النتائج الميدانية إلى ضعف شديد في المشاركة في العمل التطوعي حيث بلغت نسبة المشاركة (٤٧.٢%) من إجمالي الطالبات، وانتهت الدراسة برؤية استراتيجية لتدعيم العمل التطوعي داخل المؤسسات التربوية من خلال الأنشطة اللا صفية داخل الجامعات وطرق التدريس والإدارة الإبداعية للجامعات .

وفي دراسة برقاوي (٢٠٠٩) الميدانية لعينة من الشباب الجامعي في جامعة دمشق التي هدفت للتعرف على مفهوم العمل التطوعي كما يدركه الشباب الجامعي وتحديد الأسباب التي تدفع للمساهمة فيه، استخدمت الدراسة الستمارة لجمع البيانات، طبقت الدراسة على ١٥٠ طالب و طالبة (٤١ ذكر و١٠٩ أنثى) من كلية علم الاجتماع بجامعة دمشق، وتوصلت الدراسة إلى أن الإناث أكثر رغبة من الشباب في العمل التطوعي، وأن الأسرة لها دور كبير في الحد من مشاركة الإناث والحد منها، وأيضا تبين أن قسم علم الاجتماع مقصر في تقديم معلومات عن الأعمال التطوعية التي يمكن أن يسهم فيها الشباب الجامعي، وأن مفهوم العمل التطوعي في المجتمع مفهوم قاصر وأن نسبة قليلة من أفراد العينة تفهم العمل التطوعي.

منهجية البحث:

- مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع طلبة الأول الثانوي بجميع فروعه بالعاصمة عمان بالمدارس الحكومية و الخاصة للفصل الدراسي الثاني من عام ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ عددهم (٧٧٣١٩) طالبا وطالبة منهم (٥٧٤٤٢) طالب وطالبة في المدارس الحكومية و(١٩٨٧٧) طالب وطالبة في المدارس الخاصة وفق التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم الأردنية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

- عينة البحث:

تكونت عينة البحث من (٢١٤) طالبا وطالبه من طلبة الصف الأول الثانوي في مدارس الجزيرة الثانوية بنين الخاصة والجزيرة الثانوية بنات الخاصة ومدرسة أبن عميد الثانوية بنين الحكومية ومدرسة أم كثير الثانوية بنات الحكومية، وقد تم اختيار أفراد عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة من طلبة الصف الأول الثانوي من تلك

المدارس، حيث شملت العينة على (١٠٤) طالبا وطالبة من المدارس الخاصة و(١١٠) طالبا وطالبة من المدارس الحكومية.

أداة البحث:

بناء الأداة و طريقة تصحيحها:

بعد الإطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة الخاصة بدور المدرسة ووظيفتها، وبذلك تم بناء وكتابة فقرات المقياس بلغت بصورتها الأولى (٤٥) فقرة، حيث حكمت للمرة الأولى من قبل عشرة مدير ومديرة مدرسة ومشرفي في وزارة التربية، وجرى تعديل بعض الفقرات وإلغاء بعض منهم حتى أصبح المقياس يتكون من (٣٠) فقرة تتوزع في ٣ مجالات (الأكاديمية والاقتصادية والبيئية) ولكل مجال (١٠) فقرات خاصة به والتدرج علية ثلاثي (دائما – أحيانا – نادرا) أعطيت الأرقام عليها (٣-٢-١) على التوالي حيث صيغت الفقرات جميعها بشكل إيجابي، ثم حكمت للمرة الثانية من قبل (١١) أعضاء هيئة تدريس من جامعة البلقاء ومؤتة والهاشمية وبلغت نسبة التوافق بينهم (٨٨%) وبذلك فإن العلامة العالية تعبر عن دور مرتفع للمدرسة والعلامة المتدنية تعبر عن دور ضعيف للمدرسة وتم اعتماد التصنيف التالي للحكم على مستوى الدور الذي تقوم به المدرسة لخلق قيادات شبابية للمجتمع:

١-٢ دور ضعيف

فوق ٢ -٣ دور مرتفع

اشتملت الأداة على ثلاث مجالات هي المجال الأكاديمي والبيئي والاقتصادي وتعرف المجالات في أداة البحث كما يلي:

المجال الأكاديمي: هو كل ما تقدمة المدرسة من أنشطة مخطط لها لزيادة المعرفة العلمية للطالب لتجعله أكثر قدرة على خدمة المجتمع الذي يعيش فيه ويعرف إجرائيا: بالدرجة التي يحصل عليها الطالب في الاستجابة للفقرات العشرة المخصصة لهذا المجال.

المجال البيئي: هو كل ما تقدمة المدرسة من أنشطة مخطط لها لحماية البيئة واستثمارها وتقديم الخدمات البيئية للمجتمع المحلي من خلال مشاركة الطلبة ليكونوا أكثر قدرة على خدمة المجتمع الذين يعيشون فيه في هذا المجال. ويعرف

إجرائيا: بالدرجة التي يحصل عليها الطالب في الإستجابة للفقرات العشرة المخصصة لهذا المجال.

المجال الاقتصادي: هو كل ما تقدمة المدرسة من أنشطة مخطط لها من دورات متقدمة تساهم في إيجاد فرص عمل وما تساهم فيه بالتكافل الاجتماعي بما تقدمه من معونات ومساعدات للمجتمع المحلي من خلال مشاركة الطلبة وما تساهمه المدرسة بحل مشكلة البطالة بما تقدمة من كفايات لذوي الاحتياجات الخاصة والمحتاجين لتأسيس مشاريع صغيرة. ليكونوا أكثر قدرة على خدمة المجتمع الذين يعيشون فيه في هذا المجال، ويعرف إجرائيا: بالدرجة التي يحصل عليها الطالب في الاستجابة للفقرات العشرة المخصصة لهذا المجال.

نتائج العينة التجريبية:

طبقت أداة البحث على (٤٥) طالبا وطالبة من خارج عينة البحث الرئيسة لحساب الثبات حيث طبقت الأداة وأعيد تطبيقها على العينة التجريبية بعد (٢١) يوما وتم حساب معامل الثبات بالإعادة ومعامل الثبات بكرونباخ ألفا للأداة ككل ولكل مجال من مجالات الأداة، فكانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (١) يبين معاملات الثبات بالإعادة وبكرونباخ ألفا لأداة البحث ولمجالاتها الثلاثة

الثبات بالإعادة	الثبات بكرونباخ ألفا	
0.88	**0.921**	**الأداة ككل (٣٠ فقرة)**
0.801	**0.837**	**المجال الأكاديمي (١٠ فقرات)**
0.820	**0.827**	**المجال البيئي(١٠ فقرات)**
٠.٨٠٠	**0.799**	**المجال الاقتصادي(١٠ فقرات)**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ثبات الأداة بطريقة الإعادة بلغت (٠.٨٨) للأداة ككل وبلغت للمجال الأكاديمي والبيئي والاقتصادي (٠.٨٠١..٠ ، ٠.٨٢٠ ، ٠.٨٠) على التوالي ، وبلغت بكرونباخ ألفا للأداة ككل (٠.٩٢١) وللمجالات الثلاثة الأكاديمي والبيئي والاقتصادي (٠.٨٣٧ ، ٠.٨٢٧ ، ٠.٧٩٩) على التوالي.

نتائج البحث:

في الإجابة على السؤال الأول: ما دلالات صدق أداة البحث؟

تم استخراج التحليل العاملي المتعامد على فقرات المقياس ككل و على فقرات كل مجال على حدة فكانت النتائج: أن الفقرات (٣٠) تشبعت في عامل واحد يظهر أحادية البعد، حيث تشبعت الفقرات بعامل أوحد فسر من التباين الكلي نسبة (٣١.٦٥٣) في حين فسر العامل الثاني نسبة (٨.١٦٤) من التباين الكلي.

وبإجراء التحليل العاملي على مستوى المجالات كانت النتائج: أن الفقرات تشبعت بعامل واحد فسر نسبة (٤١.٠٤٢) من التباين الكلي في حين فسر العامل الثاني نسبة (١٣.٤٢٠) وهذا يظهر أحادية البعد في المجال أي أن الفقرات تقيس الهدف الذي وضعت من أجله. كما أن فقرات المجال البيئي تشبعت بعامل واحد فسر نسبة (٤١.٦٢٠) من التباين الكلي في حين فسر العامل الثاني نسبة (١٧.٣١٦) وهذا يظهر أحادية البعد في المجال أي أن الفقرات تقيس الهدف الذي وضعت من أجله. كما أن فقرات المجال الاقتصادي تشبعت بعامل واحد فسر نسبة (٣٧.٠٧٥) من التباين الكلي في حين فسر العامل الثاني نسبة (١٥.٨٥٤) وهذا يظهر أحادية البعد في المجال أي أن الفقرات تقيس الهدف الذي وضعت من أجله وهو بذلك أبدى تشبعا أقل من المجالين السابقين، إلا أن النتائج جيدة لأغراض البحث.

وللتحقق من دلالات صدق الأداة تم استخراج معامل ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إلية وبالدرجة الكلية وارتباط المجالات الثلاثة بعضها ببعض وبالدرجة الكلية وكانت النتائج: أن جميع معاملات ارتباط الفقرات بدرجة المجال الذي تنتمي إلية كانت دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) وتراوحت بين (٠.٥٢) للفقرة ٨ و(٠.٧٢) للفقرة ١٠، كما بلغ معامل ارتباط المجال الأكاديمي بالدرجة الكلية للأداة (٠.٩٠٢) وهو دال إحصائيا عند مستوى (٠.٠١). كما أن جميع معاملات ارتباط الفقرات بدرجة المجال الذي تنتمي إلية كانت دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) وتراوحت بين (٠.٤٩٨) للفقرة ٥ و(٠.٧٣) للفقرات (٢، ٦ ، ٧)، كما بلغ معامل ارتباط المجال البيئي بالدرجة الكلية للأداة بلغت (٠.٩٠٦) و هو دال إحصائيا عند مستوى (٠.٠١). كما أن جميع معاملات ارتباط الفقرات بدرجة المجال الذي تنتمي

إلية كانت دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) وتراوحت بين (٠.٤٠٧) للفقرة ٣ و(٠.٧٠٤) للفقرة ٦، كما بلغ معامل ارتباط المجال الاقتصادي بالدرجة الكلية للأداة بلغت (٠.٨٥٢) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١).

كما أن ارتباط المجال الأكاديمي بالمجالين البيئي والاقتصادي والدرجة الكلية للأداة بلغت على التوالي (٠.٧٤١، ٠.٦٣٢، ٠.٩٠٢) وكلها معاملات ارتباط دالة عند مستوى (٠.٠١)، كما وبلغ معامل ارتباط المجال البيئي بالمجال الاقتصادي والدرجة الكلية (٠.٦٦٨ ، ٠.٩٠٦) على التوالي وكلها دالة عند مستوى (٠.٠١) وارتبط المجال الاقتصادي بالدرجة الكلية بمعامل بلغ (٠.٨٥٢) وهي أيضا قيمة دالة عند مستوى (٠.٠١).

وفي الإجابة على السؤال الثاني: ما دلالات ثبات أداة البحث ؟

استخرج الثبات على عينة البحث الرئيسية بطريقة كرونباخ ألفا وبالطريقة النصفية ، ويبين الجدول التالي نتائج معاملات الثبات على عينة البحث الرئيسة بكرونباخ ألفا:

جدول (٢) يبين نتائج ثبات عينة البحث الرئيسة بكرونباخ ألفا على الأداة ككل وعلى المجالات الثلاثة

الثبات بكرونباخ ألفا	الأداة
0.921	**الأداة ككل (٣٠ فقرة)**
0.837	**المجال الأكاديمي (١٠ فقرات)**
0.827	**المجال البيئي(١٠ فقرات)**
0.799	**المجال الاقتصادي(١٠ فقرات)**

يبين الجدول السابق أن معاملات ثبات المجالات وثبات الأداة ككل بلغت (٠.٩٢١) للأداة ككل و(٠.٨٣٧) للمجال الأكاديمي و(٠.٨٢٧) للمجال البيئي و(٠.٧٩٩) للمجال الاقتصادي وكلها قيم ممتازة لأغراض البحث.

و باستخراج الثبات بالطريقة النصفية للأداة ككل على عينة البحث الرئيسية كانت النتائج: أن ثبات الأداة ككل حيث بلغ الثبات للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٨٧٦) و(٠.٨٦٢) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٧١٧) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية (٠.٨٣٥) وللأطوال غير المتساوية (٠.٨٣٥)

وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٨٢٢). كما أن ثبات فقرات المجال الأكاديمي حيث بلغ الثبات للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٧١٢) و(٠.٧٢١) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٧٣١) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية والغير متساوية (٠.٨٤٥) كما وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٨٤٥). كم أن ثبات فقرات المجال البيئي حيث بلغ الثبات للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٧٣١) و(٠.٨٢٧) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٤٧٣) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية والغير متساوية (٠.٦٤٢) كما وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٦٤٢). كما أن ثبات فقرات المجال الاقتصادي حيث بلغ الثبات للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٧٠٧) و(٠.٧٣٨) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٥٠٣) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية والغير متساوية (٠.٦٦٩) كما وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٦٥٩).

وفي الإجابة على السؤال الثالث: ما الدلالات التمييزية لأداة البحث على مستوى الفقرة وعلى مستوى المجال؟

استخرجت معاملات تمييز الفقرات تبعا للنوع الاجتماعي ولنوع المدرسة على مستوى كل فقرة وعلى مستوى درجة المجال والدرجة الكلية فكانت النتائج: أن الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) من المجال الأكاديمي وجميع فقرات المجال البيئي والفقرات (٩،٦،٥،٤،٣،٢،١،١٠) من المجال الاقتصادي معاملات تمييز جيدة ودالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) تبعا لنوع المدرسة، كما أظهرت الدرجة على المجال الأكاديمي والدرجة على المجال البيئي والدرجة على المجال الاقتصادي والدرجة الكلية للأداة معاملات تمييز جيدة بلغت (٠.٠٠٠) عليهم جميعا تبعا لنوع المدرسة، وباستخراج قيمة الكاي تربيع ودلالتها للتحليل التمييزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٣) يبين التحليل التمييزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية ل ويكلس لامدا تبعاً لنوع المدرسة

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1	.724	68.026	3	.000

يتضح من الجدول السابق أن التحليل التميزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية وفق ويلكس لامدا تبعا لنوع المدرسة بلغت قيمة كاي تربيع (٦٨.٠٢٦) وهي قيمة دالة إحصائيا بلغت (٠.٠٠٠) . كما أن أكثر المجالات تمييزا تبعا لنوع المدرسة كان المجال البيئي والدرجة الكلية للأداة والتي بلغت نسبة تفسيرها للتمييز (٠.٩٢٢) في حين بلغت نسبة تفسير المجال الأكاديمي (٠.٨٨٧) وجاء المجال الاقتصادي في المرتبة الأخيرة الذي فسر نسبة (٠.٥٦٧) من التحليل التمييزي. كما أن الفقرات (٥،٦،٧،٨،٩،٤) من المجال البيئي والفقرات (١،٥،٦،٨،٩) من المجال الاقتصادي معاملات تمييز جيدة ودالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) تبعا للنوع الإجتماعي في حين لم تظهر باقي الفقرات معاملات تمييز داله بين الجنسين، ولم تظهر جميع فقرات المجال الأكاديمي معاملات تمييز تبعا للنوع الاجتماعي، كما لم تظهر الدرجة على المجال الأكاديمي والدرجة على المجال البيئي والدرجة على المجال الاقتصادي والدرجة الكلية للأداة معاملات تمييز دالة تبعا للنوع الاجتماعي. وباستخراج قيمة الكاي تربيع ودلالتها للتحليل التمييزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤) يبين التحليل التمييزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية ل ويكلس لامدا تبعاً للنوع الإجتماعي

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1	.946	11.687	3	.009

يتضح من الجدول السابق أن التحليل التميزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية وفق ويلكس لامدا تبعا للنوع الاجتماعي بلغت قيمة كاي تربيع (١١.٦٨٧) وهي قيمة دالة إحصائيا بلغت (٠.٠٠٠٩) . كما أن أكثر المجالات تمييزا تبعا للنوع الاجتماعي كان المجال الاقتصادي بالمرتبة الأولى بلغت نسبة تفسير المجال (٠.٥٥٢) وجاء المجال البيئي في الرتبة الثانية الذي فسر (٠.١٩٩) وجاءت الدرجة الكلية للأداة بالمرتبة الثالثة بلغ نسبة تفسيرها للتمييز (٠.١٩٣) في حين بلغت نسبة تفسير المجال الأكاديمي (٠.١٩٢) والذي جاء بالمرتبة الأخيرة.

السؤال الرابع: ما قيمة الخطأ المعياري للقياس لأداة البحث على مستوى الفقرات وعلى مستوى المجال؟

استخرج معاملات الخطأ المعياري للفقرات والدرجة على المجال والدرجة الكلية للأداة فكانت النتائج: أن قيم الخطأ المعياري للفقرات (٣٠) تراوحت بين (٠.٠٠٤ – ٠.٠٠٦) ، وبلغت قيمة الخطأ المعياري للدرجة على المجال الأكاديمي والمجال البيئي والمجال الاقتصادي والدرجة الكلية للأداة (٠.٠٠٣) وهي قيم متدنية وجيدة لأغراض البحث.

السؤال الخامس: ما مستوى الدور التي تقوم فيه المدارس الثانوية في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها؟

أن متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على فقرات المجال الأكاديمي تراوحت بين (١.٥٦ – ٢.٢٤)، حيث كان أدناها (١.٥٦) للفقرة ٤ بتصنيف ضعيف وأعلاها (٢.٢٤) للفقرة ٩ بتصنيف مرتفع، وبانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٩٤ – ٠.٨٥٣) وهي قيم تدل على تجانس المفحوصين على فقرات المجال الأكاديمي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على درجة المجال (١.٧٩) بانحراف معياري (٠.٤٧٩) بتصنيف ضعيف، و بلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) وبانحراف معياري (٠.٣٩٤) بتصنيف ضعيف. كما أن متوسط أداء عينة البحث الرئيسية على فقرات المجال البيئي تراوحت بين (١.٤٢ – ٢.٢٥) حيث كان أدناها (١.٤٢) للفقرة ٦ وأعلاها (٢.٢٥) للفقرة ٣، وبانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٩٤ – ٠.٨١٨) وهي قيم تدل على تجانس المفحوصين على فقرات المجال البيئي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على درجة المجال البيئي (١.٧١) بانحراف معياري (٠.٤٤٣) بتصنيف ضعيف، وبلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) وبانحراف معياري (٠.٣٩٤) بتصنيف ضعيف. كما أن متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على فقرات المجال الاقتصادي تراوحت بين (١.٢٩– ٢.٢٥) حيث كان أدناها (١.٢٩) للفقرة ٣ وأعلاها (٢.١٢) للفقرة ٨، وبانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٩٤ – ٠.٨٢٨) وهي قيم تدل على تجانس المفحوصين على فقرات المجال الاقتصادي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث

الرئيسة على درجة المجال (١.٦٠) بانحراف معياري (٠.٤٠٨) بتصنيف ضعيف، وبلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) وبانحراف معياري (٠.٣٩٤) بتصنيف ضعيف.

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) لدور المدارس الثانوية تبعا لاختلاف النوع الاجتماعي ونوع المدرسة (حكوميه – خاصة) ؟

استخدم تحليل التباين المتعدد لدراسة الفروق في المتوسطات على مجالات البحث والدرجة الكلية تبعا للنوع الإجتماعي ونوع المدرسة والتفاعل بينهما فكانت النتائج: أن الفروق في متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على فقرات المجال البيئي تبعا للنوع الاجتماعي كان دالا إحصائيا حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٣٥) وهي دالة عند مستوى (٠.٠٥) لصالح الإناث حيث بلغ متوسط أداء عينة البحث الرئيسية من الإناث (١.٧٣٣) بانحراف معياري (٠.٤٤٧) في حين بلغ للذكور (١.٦٩١) بانحراف معياري (٠.٤٤٠) والمبين في الجدول التالي:

جدول (٥) يبين متوسطات أداء عينة البحث الرئيسة على مجالات أداة البحث والدرجة الكلية للأداة تبعا للنوع الاجتماعي:

	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط	الإنحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
المجال الأكاديمي	ذكر	107	1.8084	.47506	.04593
	أنثى	107	1.7645	.48511	.04690
المجال البيئي	ذكر	107	1.6916	.44022	.04256
	أنثى	107	1.7336	.44741	.04325
المجال الاقتصادي	ذكر	107	1.6533	.40172	.03884
	أنثى	107	1.5467	.40917	.03956
الدرجة الكلية	ذكر	107	1.7178	.37646	.03639
	أنثى	107	1.6816	.41168	.03980

كما يظهر من جدول تحليل التباين المتعدد أن الفروق في متوسطات عينة البحث الرئيسة على جميع مجالات أداة البحث وعلى الدرجة الكلية لأداة البحث تبعا لنوع المدرسة بلغت (٠.٠٠٠) وهي بذلك جميعها دالة عند مستوى (٠.٠١) وجميعها لصالح المدارس الحكومية على المدارس الخاصة والمبينة في جدول المقارنات البعدية التالي، في حين لم تكن الفروق في المتوسطات تبعا للتفاعل بين الجنس ونوع المدرسة ذا دلالة إحصائية.

جدول (٦) يبين المقارنات البعدية تبعا لنوع المدرسة على مجالات أداة البحث وعلى الدرجة الكلية:

Dependent Variable	(I)المدرسة	(J)المدرسة	متوسط الفروق(I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
المجال الأكاديمي	خاصة	حكومية	-.464-*	.059	.000
	حكومية	خاصة	.464*	.059	.000
المجال البيئي	خاصة	حكومية	-.455-*	.053	.000
	حكومية	خاصة	.455*	.053	.000
المجال الإقتصادي	خاصة	حكومية	-.259-*	.053	.000
	حكومية	خاصة	.259*	.053	.000
الدرجة ككل	خاصة	حكومية	-.393-*	.048	.000
	حكومية	خاصة	.393*	.048	.000

جدول (٧) يبين متوسطات أداء عينة البحث الرئيسة على مجالات أداة البحث والدرجة الكلية للأداة تبعا لنوع المدرسة:

	المدرسة	العدد	المتوسط	الإنحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
المجال الأكاديمي	خاصة	104	1.5500	.40000	.03922
	حكومية	110	2.0100	.44080	.04203
المجال البيئي	خاصة	104	1.4875	.33666	.03301
	حكومية	110	1.9255	.42759	.04077
المجال الإقتصادي	خاصة	104	1.4615	.35888	.03519
	حكومية	110	1.7309	.40991	.03908
الدرجة الكلية	خاصة	104	1.4997	.31950	.03133
	حكومية	110	1.8888	.36409	.03471

يبين من الجدولين السابقين أن الفروق في متوسطات أداء عينة البحث الرئيسية تبعا لنوع المدرسة على المجال الأكاديمي كانت دالة إحصائيا لصالح المدارس الحكومية حيث بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (٢.٠١) بانحراف معياري (٠.٤٤٠) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٥٥٠) بانحراف معياري (٠.٤٠) على المجال الأكاديمي. كما يبين الجدولين السابقين أن الفروق في متوسطات أداء عينة البحث الرئيسية تبعا لنوع المدرسة على المجال البيئي كانت دالة إحصائيا لصالح المدارس الحكومية حيث بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (١.٩٢٥) بانحراف معياري (٠.٤٢٧) في حين

بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٤٨٧) بانحراف معياري (٠.٣٣٦) على المجال البيئي. كما يبين الجدولين السابقين أن الفروق في متوسطات أداء عينة البحث الرئيسية تبعا لنوع المدرسة على المجال الاقتصادي دالة إحصائيا لصالح المدارس الحكومية حيث بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (١.٧٣٠) بانحراف معياري (٠.٤٠٩) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٤٦١) بانحراف معياري (٠.٣٥٨) على المجال الاقتصادي. ويظهر كذلك من الجدولين السابقين أن الفروق في متوسطات أداء عينة البحث الرئيسة تبعا لنوع المدرسة على الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائيا لصالح المدارس الحكومية حيث بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (١.٨٨) بانحراف معياري (٠.٣٦٤) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٤٩٩) بانحراف معياري (٠.٣١٩) على الدرجة الكلية للأداة.

تفسير النتائج:

في الإجابة على السؤال الأول: ما دلالات صدق أداة البحث؟

تم استخراج التحليل العاملي المتعامد على فقرات المقياس ككل وعلى فقرات كل مجال على حدة فأظهرت النتائج أن الفقرات (٣٠) تشبعت في عامل رئيسي أوحد فسر من التباين الكلي نسبة (٣١.٦٥٣) في حين فسر العامل الثاني نسبة (٨.١٦٤) من التباين الكلي. وبإجراء التحليل العاملي على مستوى المجالات تبين أن فقرات المجال الأكاديمي قد تشبعت بعامل واحد فسر نسبة (٤١.٠٤٢) من التباين الكلي في حين فسر العامل الثاني نسبة (١٣.٤٢٠) ، وأن فقرات المجال البيئي تشبعت بعامل واحد فسر نسبة (٤١.٦٢٠) من التباين الكلي في حين فسر العامل الثاني نسبة (١٧.٣١٦)، وكذلك الحال بينت فقرات المجال الاقتصادي تشبعا بعامل واحد فسر نسبة (٣٧.٠٧٥) من التباين الكلي في حين فسر العامل الثاني نسبة (١٥.٨٥٤).

كما تم التحقق من دلالات صدق الأداة تم استخراج معامل ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إلية وبالدرجة الكلية وارتباط المجالات الثلاثة بعضها ببعض وبالدرجة الكلية حيث تبين أن جميع معاملات ارتباط فقرات المجال الأكاديمي كانت ترتبط بدرجة المجال الذي تنتمي إلية وكلها قيم دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، كما

بلغ معامل ارتباط المجال الأكاديمي بالدرجة الكلية للأداة (٠.٩٠٢) وهو دال إحصائيا عند مستوى (٠.٠١). كما بينت النتائج أن جميع معاملات ارتباط فقرات المجال البيئي بدرجة المجال الذي تنتمي إلية كانت دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) كما بلغ معامل ارتباط المجال البيئي بالدرجة الكلية للأداة بلغت (٠.٩٠٦) وهو دال إحصائيا عند مستوى (٠.٠١).

وبينت النتائج أن جميع معاملات ارتباط فقرات المجال الاقتصادي بدرجة المجال الذي تنتمي إلية كانت دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) كما بلغ معامل ارتباط المجال الاقتصادي بالدرجة الكلية للأداة بلغت (٠.٨٥٢) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١). كما تبين أن ارتباط المجال الأكاديمي بالمجالين البيئي والاقتصادي والدرجة الكلية للأداة بلغت على التوالي (٠.٧٤١، ٠.٦٣٢ ، ٠.٩٠٢) وكلها معاملات ارتباط دالة عند مستوى (٠.٠١)، كما وبلغ معامل ارتباط المجال البيئي بالمجال الاقتصادي والدرجة الكلية (٠.٦٦٨ ، ٠.٩٠٦) على التوالي وكلها دالة عند مستوى (٠.٠١) وارتبط المجال الاقتصادي بالدرجة الكلية بمعامل بلغ (٠.٨٥٢) وهي أيضا قيمة دالة عند مستوى (٠.٠١). وكلها دالة على الاتساق الداخلي لفقرات أداة البحث مما يؤكد على صدقها في قياس السمة المراد قياسها وهي كذلك تتفق مع نتائج التحليل العاملي المتعامد الذي أثبت أن الأداة تقيس بفقراتها مجتمعه الهدف الأوحد الذي وضعت لقياسه.

وفي الإجابة على السؤال الثاني: ما دلالات ثبات أداة البحث؟

استخرج الثبات على عينة البحث الرئيسية بطريقة كرونباخ ألفا، أظهرت النتائج أن ثبات الأداة ككل بلغ (٠.٩٢١) و(٠.٨٣٧) للمجال الأكاديمي و(٠.٨٢٧) للمجال البيئي و(٠.٧٩٩) للمجال الاقتصادي وكلها قيم ممتازة لأغراض البحث. وباستخراج الثبات بالطريقة النصفية للأداة ككل على عينة البحث الرئيسية تبين أن ثبات الأداة ككل بلغ للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٨٧٦) و(٠.٨٦٢) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٧١٧) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية (٠.٨٣٥) وللأطوال غير المتساوية (٠.٨٣٥) وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٨٢٢). وأظهرت فقرات المجال الأكاديمي ثباتا بالطريقة

النصفية بلغ للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٧١٢) و(٠.٧٢١) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٧٣١) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية والغير متساوية (٠.٨٤٥) كما وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٨٤٥). وأظهرت فقرات المجال البيئي ثباتا بلغ للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٧٣١) و(٠.٨٢٧) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٤٧٣) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية والغير متساوية (٠.٦٤٢) كما وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٦٤٢). وأظهرت فقرات المجال الإقتصادي ثباتا بلغ للجزء الأول بكرونباخ ألفا (٠.٧٠٧) و(٠.٧٣٨) للجزء الثاني، وبلغ معامل ارتباط النصفين (٠.٥٠٣) ومعامل ثبات سيبرمان براون للأطوال المتساوية والغير متساوية (٠.٦٦٩) كما وبلغ معامل جوتمان للنصفين (٠.٦٥٩).

وفي الإجابة على السؤال الثالث: ما الدلالات التمييزية لأداة البحث على مستوى الفقرة و على مستوى المجال؟

باستخراج معاملات التمييز للفقرات تبعا لنوع المدرسة تبين أن الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) من المجال الأكاديمي وجميع فقرات المجال البيئي والفقرات (١،٢،٣،٤،٥،٦،٩،١٠) من المجال الاقتصادي تمتلك معاملات تمييز جيدة ودالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) تبعا لنوع المدرسة، كما أظهرت كذلك الدرجة على المجالات الثلاثة المجال الأكاديمي والدرجة على المجال البيئي والدرجة على المجال الاقتصادي والدرجة الكلية للأداة معاملات تمييز جيدة بلغت (٠.٠٠٠) عليهم جميعا تبعا لنوع المدرسة، مما يؤكد صلاحية أداة البحث في التمييز بين الأفراد تبعا لنوع المدرسة. كما تبين من التحليل التميزي لمجالات الأداة والدرجة الكلية وفق ويلكس لامدا تبعا لنوع المدرسة أن قيمة كاي تربيع بلغت (٦٨.٠٢٦) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠٠٠). وأن أكثر المجالات تمييزا تبعا لنوع المدرسة كان المجال البيئي والدرجة الكلية للأداة و التي بلغت نسبة تفسيرها للتمييز (٠.٩٢٢) في حين بلغت نسبة تفسير المجال الأكاديمي (٠.٨٨٧) وجاء المجال الاقتصادي في المرتبة الأخيرة الذي فسر نسبة (٠.٥٦٧) من التحليل التمييزي.

وتبين كذلك أن الفقرات (٤،٥،٦،٧،٨،٩) من المجال البيئي والفقرات (١،٥،٦،٨،٩) من المجال الإقتصادي تمتلك معاملات تمييز جيدة دالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) تبعا للنوع الاجتماعي في حين لم تظهر جميع فقرات المجال الأكاديمي معاملات تمييز تبعا للنوع الاجتماعي وكما لم تظهر الدرجة على المجال الأكاديمي والدرجة على المجال البيئي والدرجة على المجال الاقتصادي والدرجة الكلية للأداة معاملات تمييز دالة تبعا للنوع الاجتماعي، وبينت نتائج التحليل التميزي لمجالات الأداة و الدرجة الكلية وفق ويلكس لامدا تبعا للنوع الاجتماعي أن قيمة كاي تربيع بلغت (١١.٦٨٧) وهي قيمة دالة إحصائيا بلغت (٠.٠٠٩)، و أن أكثر المجالات تمييزا تبعا للنوع الإجتماعي كان المجال الاقتصادي بالمرتبة الأولى بلغت نسبة تفسير المجال (٠.٥٥٢) من التحليل التمييزي وجاء المجال البيئي في الرتبة الثانية الذي فسر (٠.١٩٩) وجاءت الدرجة الكلية للأداة بالمرتبة الثالثة بلغ نسبة تفسيرها للتمييز (٠.١٩٣) في حين بلغت نسبة تفسير المجال الأكاديمي (٠.١٩٢) والذي جاء بالمرتبة الأخيرة. هذه النتائج تدل على تجانس أفراد عينة البحث الرئيسية تبعا للنوع الاجتماعي في الاستجابة على فقرات أداة البحث مما يؤشر على التقارب في أداء المدارس تبعا لنوعها الاجتماعي فيما تقدمة من دور لخلق قيادات شبابية واعدة في المجتمع.

وفي الإجابة على السؤال الرابع: ما قيمة الخطأ المعياري للقياس لأداة البحث على مستوى الفقرات و على مستوى المجال؟

استخرج معاملات الخطأ المعياري للفقرات والدرجة على المجال والدرجة الكلية للأداة فتبين أن قيم الخطأ المعياري للفقرات (٣٠) تراوحت بين (٠.٠٠٤ -٠.٠٠٦)، وبلغت قيمة الخطأ المعياري للدرجة على المجال الأكاديمي والمجال البيئي والمجال الاقتصادي والدرجة الكلية للأداة (٠.٠٠٣) وهي قيم متدنية وجيدة لأغراض البحث تؤكد على دقة النتائج المستخلصة من عينة البحث.

في الإجابة على السؤال الخامس: ما مستوى الدور التي تقوم فيه المدارس الثانوية في إعداد قيادات شبابية لخدمة مجتمعاتها ؟

باستخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية تبين أن متوسط أداء عينة البحث الرئيسية على فقرات المجال الأكاديمي تراوحت بين (١.٥٦ – ٢.٢٤) حيث كان أدناها (١.٥٦) للفقرة ٤ بتصنيف ضعيف و التي تنص على (تنفذ المدرسة دورات في التوعية الصحية للمرأة والطفل.) وأعلاها (٢.٢٤) للفقرة ٩ بتصنيف مرتفع والتي تنص على (تساهم المدرسة بحملات مكافحة التدخين و المخدرات.) ، وبانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٩٤ – ٠.٨٥٣) وهي قيم تدل على تجانس المفحوصين على فقرات المجال الأكاديمي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على درجة المجال (١.٧٩) بانحراف معياري (٠.٤٧٩) بتصنيف ضعيف، وبلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) وبانحراف معياري (٠.٣٩٤) بتصنيف ضعيف. كما تبين أن متوسط أداء عينة البحث الرئيسية على فقرات المجال البيئي تراوحت بين (١.٤٢ – ٢.٢٥) حيث كان أدناها (١.٤٢) للفقرة ٦ والتي تنص على (تجري المدرسة دراسات ميدانية عن أسباب التلوث.) وأعلاها (٢.٢٥) للفقرة ٣ والتي تنص على (تساهم المدرسة في الحفاظ على نظافة البيئة المحيطة.)، وبانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٩٤ – ٠.٨١٨) وهي قيم تدل على تجانس المفحوصين على فقرات المجال البيئي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على درجة المجال البيئي (١.٧١) بانحراف معياري (٠.٤٤٣) بتصنيف ضعيف، وبلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) وبانحراف معياري (٠.٣٩٤) بتصنيف ضعيف.

كما تبين أن متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على فقرات المجال الاقتصادي تراوحت بين (١.٢٩ – ٢.٢٥) حيث كان أدناها (١.٢٩) للفقرة ٣ والتي تنص على (تساعد المدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة في توفير فرص عمل) وأعلاها (٢.١٢) للفقرة ٨ والتي تنص على (تمنع قوانين المدرسة الفساد والاستثمار الوظيفي)، و بانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٩٤ – ٠.٨٢٨) وهي قيم تدل على تجانس المفحوصين على فقرات المجال الاقتصادي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث

الرئيسة على درجة المجال (١.٦٠) بانحراف معياري (٠.٤٠٨) بتصنيف ضعيف، وبلغ متوسط أداء عينة البحث على الأداة ككل (١.٧٠) وبانحراف معياري (٠.٣٩٤) بتصنيف ضعيف. ما يدل على أهمية توفر برامج ومشاريع غنية في المدارس لخلق قيادات شبابية تخدم مجتمعاتها.

في الإجابة على السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) لدور المدارس الثانوية تبعا لاختلاف النوع الإجتماعي ونوع المدرسة (حكوميه – خاصة)؟

باستخراج تحليل التباين المتعدد لمتغيرات البحث تبين أن الفروق في متوسط أداء عينة البحث الرئيسة على فقرات المجال البيئي تبعا للنوع الاجتماعي كان دالا إحصائيا حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٣٥) وهي دالة عند مستوى (٠.٠٥) لصالح الإناث حيث بلغ متوسط أداء الإناث في عينة البحث الرئيسية (١.٧٣٣) بانحراف معياري (٠.٤٤٧) في حين بلغ للذكور (١.٦٩١) بانحراف معياري (٠.٤٤٠) ولم تبد باقي المجالات والدرجة الكلية للأداة فروقا تبعا للنوع الاجتماعي مما يدل على تجانس أفراد عينة البحث الرئيسة تبعا للنوع الاجتماعي في الاستجابة على فقرات أداة البحث مما يؤشر على التقارب في أداء المدارس تبعا لنوعها الإجتماعي (ذكور– إناث) فيما تقدمة من دور لخلق قيادات شبابية واعدة في المجتمع. كما أظهر تحليل التباين المتعدد أن الفروق في متوسطات عينة البحث الرئيسة على جميع مجالات أداة البحث و على الدرجة الكلية لأداة البحث تبعا لنوع المدرسة كانت دالة بلغت قيمتها (٠.٠٠٠) وهي بذلك جميعها دالة عند مستوى (٠.٠١) وجميعها لصالح المدارس الحكومية على المدارس الخاصة، حيث بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (٢.٠١) بانحراف معياري (٠.٤٤٠) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٥٥٠) بانحراف معياري (٠.٤٠) على المجال الأكاديمي.

وبلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (١.٩٢٥) بانحراف معياري (٠.٤٢٧) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٤٨٧) بانحراف معياري (٠.٣٣٦) على المجال البيئي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث

للمدارس الحكومية (١.٧٣٠) بانحراف معياري (٠.٤٠٩) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٤٦١) بانحراف معياري (٠.٣٥٨) على المجال الاقتصادي. كما بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الحكومية (١.٨٨) بانحراف معياري (٠.٣٦٤) في حين بلغ متوسط أداء عينة البحث للمدارس الخاصة (١.٤٩٩) بانحراف معياري (٠.٣١٩) على الدرجة الكلية للأداة. مما يؤشر على الفروق الواضحة في أداء المدارس تبعا لنوعها (حكومية – خاصة) ولصالح المدارس الحكومية فيما تقدمة من دور لخلق قيادات شبابية واعدة في المجتمع كونها تتعض بشكل دائم ومستمر للمراقبة والتوجيه من قبل وزارة التربية أكثر من المدارس الخاصة التي تقود عادة نفسها لأهدافها الخاصة، كما ويعود السبب لتذويت المدارس الحكومية لذاتها في خدمة مجتمعاتها من إيمانها العميق لأهمية هذا المجتمع الذي تتفاعل معه بشكل أقرب لكل فئات المجتمع أكثر من المدارس الخاصة التي ربما تقتصر على فئة دون غيرها من فئات المجتمع رقم أن تصنيفها على أداة البحث ضعيف للطرفين المدارس الخاصة والحكومية، وبهذا فنحن نحتاج للاهتمام بهذا الدور الهام للمدرسة وتعزيزه ومساندته من كل الجهات ذات العلاقة.

التوصيات:

خلص البحث إلى التوصيات الآتية:

- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة الخدمة المجتمعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل المدارس المؤدية لها وعلى المجتمع.
- قيام الدولة بتيسير جميع الإجراءات المرتبطة بأداء المدارس وبخاصة في مجالي إعداد القادة وتحمّلها لمسؤولياتها المجتمعية وذلك من خلال توفير المحفزات النظامية لها في ضوء تميزها في تحمّل الخدمة المجتمعية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي.
- تنظيم ورشات عمل على مستوى تمثيل محلي وإقليمي تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد المعايير الواجب توافرها في القيادات الطلابية، وإبعاد

الخدمة المجتمعية ومنح الجوائز للقيادات المتميزة في تحمل الخدمة المجتمعية لإذكاء الميزة التنافسية بين المدارس.

- على جميع المدارس أن تضع برامج للتدريب ولإعداد القيادات وتضع الخدمة المجتمعية في صلب استراتيجيتها وتضع لها ميزانية محددة بعيداً عن العلاقات التسويقية والعامة وإدارة الأزمات.
- ما أسسة الخدمة المجتمعية من خلال تضمينها في خطة المدرسة وأهدافها وإجراءاتها وجوانب تقويم أدائها.
- أن تقوم قيادات المدرسة بعقد ورشات تدريبية لجميع منتسبي المدرسة لتعريفهم بالخدمة المجتمعية وأبعادها ومبادئها وآليات تطبيقها في البيئة المدرسية، بهدف إشاعة ثقافة الخدمة المجتمعيّة بين جميع منتسبي المدرسة.
- ضرورة تضمين مناهج المدرسة مساقات خاصة في إعداد القيادات، وأخرى في الخدمة المجتمعيّة نظرياً وعملياً.

أولاً: المراجع العربية:

- الأشقر، ياسر حسن خليل (٢٠٠٣) "**دور إدارة المدرسة الثانوية في تنمية المجتمع المحلي بمحافظات غزة وسبل تطويره** " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- آل علي، عفاف السيد عبد المجيد (٢٠١٠). "الخدمة الاجتماعية للمدارس الآسيوية إبان القرن العشرين المدارس الكورية (أنموذجاً)". **المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، المدارس العربية والخدمة الاجتماعية تجاه مجتمعاتها**. المجلد الثاني، ص ٤٦٣-٤٦٩-مصر.
- برقاوي، هناء محمد (٢٠٠٩) الشباب الجامعي والمشاركة في الأعمال التطوعية "دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي في كلية الآداب قسم علم الاجتماع بدمشق، مقال منشور، جامعة دمشق، سوريا.
- الجبالي، أمل عبد الله (٢٠٠٧) "الدور التربوي للمدرسة الثانوية الحكومية للبنات بمدينة الرياض في تعزيز قيم العمل التطوعي لدى الفتاة السعودية من وجهة نظر المعلمات "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- بخيت، صفية بنت عبد الله حمد (٢٠٠٩). "الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والثقافي". **المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية-التحديات والآفاق** ٥-٢٠٠٩/٩/٧. مسقط: سلطنة عمان.
- بروال، بومدين (٢٠١١). "دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات الخدمة الاجتماعية والبيئية للمؤسسات". **الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة أو دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ١٨-٢٠١١/٥/١٩. الجزائر.**
- بني سلامة، محمد تركي (٢٠١١). **الخدمة المجتمعية لأساتذة الجامعات**. متوافر على موقع كل الأردن. http/www.allofjo.net، تاريخ الرجوع إليه ٢٠١١/١١/٣٠ Available online
- الجعافرة ، إبراهيم عطا الله (٢٠١٠) أثر برنامج تدريبي مقترح لتطوير كفايات القيادات الشبابية والرياضية العاملة في المؤسسات الشبابية والرياضية في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس والعشرين، العدد الخامس، الأردن.
- الحموري، صالح (٢٠٠٩). **الخدمة المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق**. متوافر على الموقع الإلكتروني http//www.arabvolunteering.org، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١١/١١/٣٠.
- دره، عبد الباري وجودة، محفوظ، (٢٠١١). **الأساسيات في الإدارة المعاصرة منحى نظامي**، عمان: دار وائل للنشر.

- رحال، عمر (٢٠١١). الخدمة المجتمعية للمدارس: بين الربحية والطوعية. **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمة المجتمعية للمدارس الفلسطينية ٢٠١١/٩/٢٦، نابلس، فلسطين**. متوافر على الموقع الإلكتروني www.qout.edu/arabic/conference تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥ Available online.
- الرقب، أحمد صادق محمد(٢٠١٠). **علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزّة**، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة، فلسطين
- السحيباني، صالح (٢٠٠٩). "الخدمة الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية". **المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص. تقييم واستشراف**، بيروت ١٥-٢٠٠٩/٣/٢٣ . لبنان.
- شاهين، محمد أحمد (٢٠١٢). **جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً "دراسة وصفية تحليلية"**. منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله: فلسطين.
- شقوارة، سناء علي (2012). "أبعاد الخدمة المجتمعيّة للمدارس ومتطلّبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة". **مجلة تطوير الأداء المدرسي**، ١ (٢)، ٣٧-٥٩.
- الشوبكي، محمد يوسف (٢٠١٠). "المدرسة الإسلامية بغزّة: تجربة رائدة في خدمة المجتمع"، **المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقاقيق،الجامعات العربية والخدمة الاجتماعية تجاه مجتمعاتها**. المجلد الثاني، ص ٨٠٠-٨٤٣. مصر.
- العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٨). "**الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية**" عمان: دار المسيرة للنشر.
- عزازي، فاتن محمد عبد المنعم (٢٠١٤) تدعيم العمل التطوعي داخل الجامعات السعودية: مدخل الإستراتيجي، المجلة **الدولية التربوية المتخصصة** ، المجلد (٣) ، العدد (٤) ، نيسان ، عمان ، الأردن.
- عبد اللطيف، سماح محمد لطفي محمد (٢٠١٠). "الخدمة الاجتماعيّة لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: دراسة لتجربة المدرسة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع". **المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، الجامعات العربية والخدمة الاجتماعية تجاه مجتمعاتها**. المجلد الثاني، ص ٦٦٣-٦٩١. مصر.
- عواد، يوسف ذياب (٢٠١٠). **دليل الخدمة المجتمعية للمدارس**. منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
- مصطفى، أمل (٢٠٠٦). **أثر الأنماط القيادية على فاعلية العمل الجماعي بالتطبيق على المدينة المدرسية للطلبة بجامعة عين شمس**. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- فرحات، عماد عبد الله محمود (٢٠١٠). "تصوّرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء بالأردن لدورهم في خدمة المجتمع". **المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق،الجامعات العربية و الخدمة الاجتماعية تجاه مجتمعاتها**. المجلد الأول، ص ٣٢٢-٣٣٦. مصر.
- نجادات، عبد السلام محمد حسين (٢٠١٠). "دور الجامعات الأردنية في تعزيز الخدمة الاجتماعية والأمنية تجاه مجتمعاتهم"، **المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، الجامعات العربية و الخدمة الاجتماعية تجاه مجتمعاتها**. المجلد الثاني، ص ٧٨٣-٧٩٩. مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Daft , R. (2008). ***Organization theory and design***. New York: West Publishing
- Pride, M. W. & Ferrell. C.O., (1997). ***Management Concepts & strategies***; 9th ed. Boston: Houghton, Millin Company.
- Raskoff,Sally and Sundeen , Richard (2012). The Role of Secondary School in Promoting Community Service in Southern California , **University of South California. Sage Gernals** , Mrch2012. .http://nvs.sagepub.com/content/27/1/66.short.
- Renfu, L., Yaojiang, S., Linxiu, Z., Chengfang, L., Hongbin, L., Rozelle, S. & Sharbono, B. (2011). Community service, educational performance and social responsibility in northwest china. ***Journal of Moral Education***, 2(40), 181-202.
- Rocker ,A and Coleman, J(1999). " Challenging the Image: Young People as Volunteers and Campaigners" , Leicester. National Youth Agency. **Youth Work Press**.